

Distr.: General
24 January 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 24 كانون الثاني/يناير 2022 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بالسودان

يتشرف فريق الخبراء المعني بالسودان بأن يحيل طيه، وفقا للفقرة 2 من قرار مجلس الأمن 2562 (2021)، التقرير النهائي عن أعماله.

وقد قدم التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان في 23 كانون الأول/ديسمبر 2021، ونظرت فيه اللجنة في 21 كانون الثاني/يناير 2022.

ويرجو الفريق ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) بريسبلا سيزاي

منسقة

فريق الخبراء المعني بالسودان

(توقيع) نيكولاي دوبرونرافين

خبير

(توقيع) باتريك لوتس

خبير

(توقيع) راجيف ياداف

خبير



التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان

موجز

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة العامة في دارفور هشة للغاية. وظل اتفاق جوبا للسلام، الذي حظي بدعم حكومة السودان والحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق، محور عملية السلام في دارفور. وعلى الرغم من أن منطقة جبل مرة ظلت هادئة إلى حد كبير مع استمرار حكومة السودان وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد نور، التي كانت قد رفضت الاتفاق، في احترام وقف إطلاق النار، فقد عوونت جيوب للاشتباكات بين فصائل مختلفة من حركة جيش تحرير السودان. وشهدت أجزاء كثيرة من دارفور أعمال عنف واسعة النطاق بين الطوائف وتدهورا في الحالة الأمنية، وهي حالة وصفها العديد من المحاورين بأنها الأسوأ في السنوات الأخيرة. وعموما، فإن السياق الوطني، الذي طبعته توترات سياسية واقتصادية، لم يكن مؤاتيا لتنفيذ مسار دارفور في الاتفاق، ولم تتمكن حكومة السودان من تخصيص قسط كبير من الموارد والاهتمام لدارفور.

وواصلت الدول الإقليمية دعمها لاتفاق جوبا للسلام؛ إلا أن معظم هذه الدول عانت من توترات داخلية ونزاعات مسلحة محلية كان من الممكن أن تتدهور وتشكل تهديدات للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وشكلت أنشطة المرتزقة في ليبيا المصدر الرئيسي لتمويل معظم الحركات الدارفورية، بيد أن الحركات الموقعة عادت تدريجيا إلى دارفور بسبب الضغوط الدولية وتناقص المبالغ المقدمة من النظراء الليبيين. واستفاد بعض أعضاء الجماعات المسلحة في دارفور من الأنشطة الإجرامية المحلية والعبارة للحدود، وشكلت مناجم الذهب المستخرج بطرق تقليدية في جبل مرة مصدرا رئيسيا لتمويل حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد. وكانت بعض الحركات الموقعة على الاتفاق تنظر إلى تعدين الذهب في دارفور كمصدر محتمل للإيرادات. وعلى الرغم من أن التعدين التقليدي مصدر هام للدخل والعمالة، فإنه قد يؤدي إلى توترات محلية وأعمال عنف في دارفور ما لم تتم إدارته على النحو الصحيح.

واندلعت أعمال عنف دورية اتسمت بشن هجمات على القرى والمجتمعات المحلية التي تستضيف المشردين داخليا، مما أسفر عن خسائر في الأرواح والممتلكات. وأجبر بعض المشردين داخليا والمزارعين الموسمين الذين عادوا إلى مواطنهم الأصلية على التشرذم مرة أخرى بسبب اندلاع أعمال العنف. وأشار المزارعون والمشردون داخليا بأصابع الاتهام إلى العرب الرحل (الذين غالبا ما يطلقون عليهم اسم "الجنجويد") باعتبارهم الجناة. كما عانت المجتمعات الرعوية من العنف الموسمي وألقت باللوم على مجتمعات رعوية أخرى وكذلك على المزارعين والمشردين داخليا فيما تعرضت له من اعتداءات وسرقة لماشيته. وأفادت مصادر محلية بأن بعض قادة قوات الدعم السريع دعموا ميليشيات القبائل التي ينتمون إليها بالسيارات والأسلحة خلال الهجمات التي شنت على القرى ومجتمعات المشردين داخليا، مما أبان عن الافتقار للحياد. وأشارت مصادر محلية أيضا إلى أن أعضاء في الحركات الموقعة قد ارتكبوا بعض أعمال العنف التي شهدتها دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد اتسمت أعمال العنف أيضا بالاعتداء الجنسي على النساء والفتيات واغتصابهن، وإن كان تحديد الجناة لا يزال يشكل تحديا للعديد من الضحايا، ولا سيما ضحايا العنف الجنسي.

وما زال تداول الأسلحة والذخائر على نطاق واسع يؤثر سلبا على الأمن والاستقرار في دارفور، كما شكل وجود المتفجرات من مخلفات الحرب تهديدا خطيرا للمدنيين، مع تعرض النساء والأطفال لأشد هذا التهديد. وفي معظم الأماكن، طغى ضعف سيادة القانون والافتقار إلى آلية للإنذار المبكر أو الاستجابة المبكرة لنفاذي نشوب النزاعات. وقد أدت أعمال الاعتداء وتدمير الممتلكات والمحاصيل خلال موسم الحصاد إلى تقاوم الحالة الإنسانية المتردية أصلا.

وباستثناء ترتيبات تقاسم السلطة، اتسم التقدم في عملية تنفيذ اتفاق جوبا للسلام إما بالبطء فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية، وإما بالهزلة فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بالمشردين داخليا واللاجئين والرحل والرعاة والأراضي والعدالة والمساءلة. ولم يحصل ضحايا العنف وأسرههم على تعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي تعرضوا لها. ولم يتوافر التمويل المتوقع لتنفيذ أحكام الاتفاق، مما يعرض تنفيذه الشامل وعملية السلام للخطر.

واستمر انتهاك حظر الأسلحة بنقل الأسلحة وغيرها من العتاد العسكري إلى دارفور. ولم تتلق لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان أي طلبات إعفاء من حظر الأسلحة أو أي إخطارات بنقل العتاد العسكري إلى دارفور.

وظل تنفيذ حظر السفر وتجميد الأصول يشكل تحديا نظرا إلى عدم تعاون حكومة السودان والدول الإقليمية. وقد لاحظ الفريق في نيسان/أبريل 2021 حالة جديدة لانتهاك حظر السفر. وزود الفريق اللجنة بمعلومات مستكملة عن الأفراد المدرجين في القائمة.

المحتويات

الصفحة

6	أولا - مقدمة
6	ثانيا - عملية السلام
8	ثالثا - تنفيذ اتفاق جوبا للسلام
9	رابعا - السياق الوطني
10	خامسا - السياق الإقليمي
11	ألف - جنوب السودان
11	باء - تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى
13	جيم - ليبيا
14	دال - دول الخليج
14	هاء - الأنشطة الإرهابية الإقليمية
15	سادسا - الأسلحة والجماعات المسلحة
15	ألف - تنفيذ اتفاق جوبا للسلام
19	باء - الجماعات المسلحة في دارفور
23	جيم - الجماعات المسلحة الدارفورية في ليبيا
26	دال - الأسلحة والذخائر
27	هاء - انتهاك الحظر المفروض على نقل الأسلحة إلى دارفور
27	واو - المتفجرات من مخلفات الحرب
28	سابعا - القانون الدولي الإنساني
28	ألف - العنف القبلي
31	باء - حالة المشردين داخليا
31	جيم - العنف الجنسي المتصل بالنزاعات
32	دال - الحالة في جبل مرة
35	هاء - الحلول الدائمة
36	واو - حماية المدنيين
38	زاي - العدالة والمساءلة

39	ثامنا - حظر السفر وتجميد الأصول
39	ألف - التنفيذ من قبل حكومة السودان والدول الأخرى
40	باء - طلب معلومات إضافية عن شخصين مدرجين في القائمة
41	تاسعا - تمويل الجماعات المسلحة الدارفورية
41	ألف - حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في دارفور
41	باء - الجماعات الموقّعة على اتفاق جوبا للسلام
42	جيم - الجماعات المسلحة في جنوب السودان
42	دال - الجماعات المسلحة في ليبيا
43	هاء - حجز الذهب في الإمارات العربية المتحدة
43	عاشرا - التوصيات
45	المرفقات

أولا - مقدمة

- 1 - في 11 شباط/فبراير 2021، اتخذ مجلس الأمن القرار 2562 (2021) الذي كلف بموجبه فريق الخبراء بجملة أمور منها أن يقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) تقريراً نهائياً في موعد أقصاه 13 كانون الثاني/يناير 2022. ويعرض الفريق في هذا التقرير النتائج التي خلص إليها والتحقيقات التي أجراها منذ بداية ولايته في 13 آذار/مارس (انظر تفاصيل ولاية الفريق في المرفق 1).
- 2 - وقد اضطلع الفريق بمهمتين في السودان (بما في ذلك دارفور)، في حزيران/يونيه - تموز/يوليه وفي أيلول/سبتمبر. وقام بزيارات رسمية إلى مصر والإمارات العربية المتحدة وأجرى اتصالات مثمرة على الإنترنت مع أفرقة أخرى. وتم تأجيل رحلات مقررة إلى بلدان أخرى بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتدابير المتصلة بها. والتقى الفريق أيضاً، خلال الزيارات المختلفة التي قام بها إلى السودان (بما في ذلك دارفور)، بعدة جهات اتصال من حكومة السودان، بما في ذلك آلية التنسيق الوطنية، ومن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمات المجتمع المدني، والتقى بزعماء المجتمع المحلي والزعماء التقليديين، وممثلي المشردين داخليا من الذكور والإناث، والناشطين في مجال حقوق الإنسان، وممثلي/منتسبي الجماعات المسلحة الموقعة، وقيادة قوات الدعم السريع، وجهات معنية أخرى، وكذلك اثنين من الأفراد المدرجين في القائمة الخاضعين لتدابير محددة الأهداف.
- 3 - وعمل الفريق بشكل يتوافق توافقا تاما مع أفضل الممارسات والأساليب التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزءات (انظر S/2006/997) (يبين المرفق 2 كيفية استخدام المصادر والمصطلحات في هذا التقرير). وجمع الفريق معلومات من مصادر مختلفة، بما في ذلك المحاورون الحكوميون وجهات الاتصال المحلية، وكذلك من خلال البحوث المكتبية وعقد الاجتماعات عبر التداول بالفيديو وإجراء المقابلات الهاتفية. وشكلت وسائل الإعلام المختلفة أحد مصادر المعلومات التي استند إليها الفريق. وقد جُمعت المعلومات الواردة في هذا التقرير وقورنت من خلال التواصل مع جهات الاتصال المختلفة للفريق.

ثانيا - عملية السلام

- 4 - اتسمت عملية السلام طوال الفترة المشمولة بالتقرير بالاتجاهات الرئيسية التالية:
 - (أ) واصلت حكومة السودان والحركات المسلحة في دارفور الموقعة⁽¹⁾ دعمها لاتفاق جوبا للسلام؛
 - (ب) وفقا لأحكام تقاسم السلطة المنصوص عليها في اتفاق جوبا للسلام، انضم قادة ثلاث حركات رئيسية (حركة جيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي، وحركة العدل والمساواة السودانية، والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان) إلى حكومة السودان واحتفظوا بمناصبهم كوزراء وولاة. على سبيل المثال، تولى جبريل إبراهيم (حركة العدل والمساواة) منصب وزير المالية، وعين خميس أبكر (التحالف السوداني)

(1) حركة جيش تحرير السودان/فصيل مني أركو مناوي، وحركة العدل والمساواة السودانية بقيادة جبريل إبراهيم، والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، والتحالف السوداني، وهو يضم مجموعتين منشقتين عن حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد غير الموقعة، يقودانها علي حامد "شاكوش" ومصطفى طمبور، والجهة الثالثة - تمازج (انظر المرفق 6).

واليا على غرب دارفور، ونمر محمد عبد الرحمن (المجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان) واليا على شمال دارفور. كما أنشأت حكومة السودان منصب الحاكم الإقليمي الذي يشرف على جميع ولايات دارفور الخمس؛ وعُيّن مني أركو مناوي في هذا المنصب في أيار/مايو 2021، لكنه بقي أساسا في الخرطوم؛

(ج) باستثناء أحكام تقاسم السلطة، ظل التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام بطيئا، إن لم يكن طفيفا. والأهم من ذلك، لم يتم تنفيذ أي من الأحكام المتعلقة بالعدالة الانتقالية والتعويضات والإعادة إلى الوطن ووقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية؛

(د) على الرغم من الاتصالات غير الرسمية التي أُجريت مع حكومة السودان، فإن حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد (التي لا تزال تسيطر على مناطق هامة في جبل مرة وتمارس نفوذها على المشردين داخليا) والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال (وهي فصيل يتزعمه عبد العزيز الحلو، ولها نفوذ أيضا على بعض الطوائف الدارفورية) لم تنضما إلى اتفاق السلام؛

(هـ) شجعت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد على "الحوار فيما بين السودانين" عوضا عن الاتفاق، لكنها لم تحدد خريطة طريق لهذا الحوار؛

(و) أدت عمليات "التبشير بالسلام" المسلح (الترويج للاتفاق بين المدنيين، بما في ذلك في مخيمات المشردين داخليا واللاجئين) والتجنيد التي تقوم بها الحركات الموقعة إلى مزيد من التوترات في المخيمات. وسعت جميع الحركات الدارفورية، بما فيها حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، إلى تجنب الاشتباك مع القوات التابعة لحكومة السودان، من قبيل القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والشرطة الاحتياطية المركزية؛

(ز) تواصلت عودة الجماعات المنظمة والعناصر الفردية من الحركات التي حاربت سابقا في ليبيا إلى دارفور؛

(ح) لم تنفذ التعهدات المالية التي قدمها المانحون الدوليون لتنفيذ الاتفاق، باستثناء المساعدة العينية المقدمة من دول الخليج. وواصلت الحركات المسلحة والمليشيات المحلية انخراطها في أعمال القتال بين الفصائل. وكان غرب دارفور أشد المناطق تضررا من أعمال العنف.

5 - ومنذ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، عندما أعلن العنصر العسكري في حكومة السودان، الذي انضم إليه عدد من الحركات الموقعة (انظر الفقرة 13)، حالة الطوارئ وأزاح رئيس الوزراء عبد الله حمدوك مؤقتا (أعيد إلى منصبه في 21 تشرين الثاني/نوفمبر)، وحل مجلس السيادة الانتقالي ومجلس الوزراء، وقام بتغييرات أخرى على الصعيدين الوطني والمحلي، أثرت العوامل الجديدة التالية على عملية السلام في دارفور:

(أ) تباينت ردود أفعال الحركات الموقعة من دارفور على أحداث 25 تشرين الأول/أكتوبر في الخرطوم؛

(ب) ألقى معارضو حكومة السودان، بما في ذلك لجان المقاومة وأحزاب قوى الحرية والتغيير الناشطة في دارفور، باللائمة على القوات الحكومية والحركات المسلحة الموقعة بشأن جميع أعمال العنف التي اندلعت. ولم تحجب حكومة السودان رسميا إمكانية الوصول إلى الإنترنت، ولكن كانت هناك حالات انقطاع متكررة وكلية تقريبا؛

- (ج) أدت الأزمة السياسية على الصعيد الوطني إلى تفاقم التوترات القائمة بالفعل بين طوائف المزارعين والرحل، ولا سيما في غرب دارفور؛
- (د) ازداد مستوى انعدام الأمن العام، بما في ذلك أعمال اللصوصية المحلية والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود؛
- (هـ) قامت معظم الجهات المانحة الدولية بوقف أو تجميد الدعم المقدم لتنفيذ الاتفاق.

ثالثا - تنفيذ اتفاق جوبا للسلام

6 - لم تشكل الحالة في ولايات دارفور الخمس تحديا موحدا أمام عملية السلام وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام. وهناك ثلاثة سياقات مختلفة تتمثل في سياق المدن الكبرى، وسياق "المناطق القليلة الاضطرابات"، وسياق "المناطق الشديدة الاضطرابات". ففي عواصم ولايات دارفور، مثل نيالا، اتسم الوضع بسيطرة فعالة من جانب الدولة وبسيادة القانون، على الرغم من افتقار الشرطة المحلية إلى ما يلزم من القدرات والتدريب. وفي "المناطق القليلة الاضطرابات" (معظم المناطق السكنية)، تمكنت قوات الأمن (القوات المسلحة السودانية، والشرطة الاحتياطية المركزية) من إبقاء الوضع تحت السيطرة، على الرغم من اندلاع توترات فيما بين قوات الدعم السريع والحركات المسلحة. وكان إرسال قوات مشتركة متنقلة لتهدئة النزاعات ممكنا عند الحاجة. أما في "المناطق الشديدة الاضطرابات" (مخيمات المشردين داخليا التي تشهد وجودا قويا لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، مثل كالما وسرتوني)، كان نفوذ حكومة السودان ضعيفا، وكان الناس في المخيمين تواقين لرؤية وجود آخر غير حكومة السودان، مثل قوات الاتحاد الأفريقي ("إنهم بحاجة إلى رؤية أجنب")⁽²⁾. وشكل غرب دارفور حالة خاصة تداعياتها هي الأشد وقعا على الصعيدين الإقليمي والدولي (انظر المرفق 8).

7 - ويبدو أن هناك ما يؤكد هذا التقييم من خلال ما تم استقاؤه من العديد من المحاورين وملاحظات الفريق نفسه في أماكن مثل نيالا والفاشر والجينية، وكذلك قريضة. ففي قريضة (جنوب دارفور)، نشرت حكومة السودان قوة قوامها 104 أفراد من الشرطة الاحتياطية المركزية ووحدة من قوات الدعم السريع لمنع نشوب المزيد من النزاعات الطائفية في هذه المحلية⁽³⁾. ويبدو أن السلطات كانت تفتقر إلى القدرات اللازمة لنشر هذه الوحدات في جميع أنحاء دارفور. فخلال نزاع نشب في ميرشنج في كانون الأول/ديسمبر 2021، نشرت عناصر الشرطة الاحتياطية المركزية مؤقتا مع قوة من التحالف السوداني الموقع.

8 - وأنشأت حكومة السودان عدة هيئات للتكفل بشؤون تنفيذ الاتفاق. وشملت هذه الكيانات اللجنة العليا لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس السيادة الانتقالي، الفريق أول محمد حمدان دقلو (المعروف باسم "حميدي")، والمجلس الأعلى المشترك برئاسة رئيس مجلس السيادة الانتقالي، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، واللجنة العسكرية العليا المشتركة للترتيبات الأمنية، أيضا برئاسة الفريق أول البرهان. وتألّف المجلس الأعلى المشترك من 16 قائدا من قوات الأمن وقادة الحركات الموقعة. وتتمثل

(2) اجتماع لفريق الخبراء مع محمود زين العابدين محمود، المركز الأفريقي لدراسات الحوكمة والسلام والانتقال، الخرطوم، 27 حزيران/يونيه 2021.

(3) اجتماعات لفريق (بما في ذلك عن طريق التداول بالفيديو) مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر 2021.

مهمته في الإشراف على إدماج قوات الحركات وتقييم الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور. كما شرعت حكومة السودان في إنشاء لجان جديدة بالاستناد إلى اتفاق جوبا للسلام ولتحل محل لجان وثيقة الدوحة السابقة للسلام في دارفور⁽⁴⁾.

9 - ووفقا لاتفاق جوبا للسلام، ينبغي تخصيص مبلغ 750 مليون دولار لتنفيذ مسار دارفور في الاتفاق. وخلال زيارات الفريق إلى السودان، اشتكى محاورون من الحركات من وجود فجوة واسعة بين التمويل الموعود والتزام المانحين به. ولم يُبد ممثلو البلدان المانحة من جانبهم رغبة كبيرة في دعم تنفيذ الاتفاق، الذي ينظر إليه على أنه طموح للغاية ومكلف جدا. ووفقا لبعض المحاورين، ينبغي أن تركز حكومة السودان والمجتمع الدولي على بعض الأحكام الرئيسية من اتفاق جوبا للسلام. وأفيد بأن السودان بحاجة إلى تعبئة موارده الخاصة، وأن هناك مجال للتعاون المربح مع الشركات الأجنبية⁽⁵⁾. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2021، اعترف مني مناوي، في تقييمه لتنفيذ الاتفاق، بأن نسبة 1 في المائة فقط منه قد تم تنفيذها⁽⁶⁾.

رابعا - السياق الوطني

10 - ظل السياق الوطني إلى حد كبير غير مؤات لعملية السلام، خاصة منذ نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2021. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، ما فتئ اقتصاد السودان، بما فيه ذلك دارفور، يتخطى في أزمة شديدة. وأثرت الأزمة السياسية أيضا على قدرات حكومة السودان، في ظل نشوب نزاعات بين العنصرين المدني والعسكري، وبين مؤيدي ومعارضى اتفاق جوبا للسلام من الحركات المسلحة والقوى السياسية الأخرى، بالإضافة إلى بروز توترات داخل القيادة العسكرية نفسها. وأفادت تقارير عن وجود قطيعة بين الفريق أول البرهان والفريق أول حميدتي، خاصة بعد أن تحدث الأخير في حزيران/يونيه (خلال مناسبة لحركة جيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي) عن "دمج قوات الدعم السريع في الجيش" فقال إن "[الدعم السريع] ليس كتيبة أو سرية حتى يضموه... إنه قوة كبيرة... مثل هذا الحديث يمكن أن يفكك البلد"⁽⁷⁾. ونفت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع هذا التفسير، ولكن التوترات استمرت.

11 - وبعد ظهور عدة إشاعات بشأن وقوع انقلابات، ووقوع محاولة انقلابية فاشلة واحدة في 21 أيلول/سبتمبر 2021 في الخرطوم، قامت قوات الأمن سوية بعزل رئيس الوزراء عبد الله حمدوك مؤقتا، وحلت مجلس الوزراء، وأدخلت عدة تغييرات أخرى على المستويين الوطني والمحلي في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وأدان بعض العناصر من قوى الحرية والتغيير التي كان لها تأثير في دارفور، مثل حزب الأمة القومي، ولجان المقاومة المحلية، جميع الحركات المسلحة الموقعة بسبب مشاركتها المزعومة في أحداث 25 تشرين الأول/أكتوبر التي وصفوها بأنها "انقلاب". كما أدانت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد الخطوات التي اتخذها "العنصر العسكري" في حكومة السودان.

(4) اجتماع لفريق الخبراء مع محمد التعايشي، الذي كان آنذاك عضوا في مجلس السيادة الانتقالي، الخرطوم، تموز/يوليه 2021.

(5) اجتماعات لفريق الخبراء في سفارات بلدان "أصدقاء السودان" ومع الأستاذ سليمان محمد النبيلو، رئيس مفوضية السلام الوطنية، حزيران/يونيه - تموز/يوليه 2021.

(6) انظر <https://www.assayha.net/86401/>

(7) انظر <https://pressnet.net/article/11295784?news>=حميدتي يعلن رفض دمج قوات الدعم السريع في الجيش-السوداني.

12 - ونظمت أحزاب قوى الحرية والتغيير ولجان المقاومة عدة أنشطة احتجاجية (مسيرات حاشدة). ولم تؤثر الاحتجاجات على دارفور بنفس الطريقة التي أثرت بها على العاصمة وبعض المدن الأخرى، لكنها زادت من انعدام الأمن العام. وألغى الاتحاد الأفريقي عضوية السودان مؤقتاً، وأصبح المانحون أكثر تردداً في دعم تنفيذ اتفاق جوبا للسلام. وفي غياب الدعم الدولي، أعادت السلطات تشكيل مجلس السيادة الانتقالي وأعدت حمدوك إلى منصب رئيس الوزراء في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وكانت هذه الاحتجاجات متواصلة في تاريخ الإبلاغ، وخاصة في الخرطوم، ولكن أيضاً في مدن أخرى، بما فيها عواصم ولايات دارفور (وإن كان ذلك بدرجة أقل).

13 - ومن بين الحركات الموقعة، دعمت حركة جيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي وحركة العدل والمساواة السودانية في البداية العنصر العسكري في حكومة السودان، لكنهما حاولتا بعد ذلك إيجاد موقف سياسي أكثر توازناً. كما بقيت حركات موقعة أخرى، مثل المجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، في تشكيلة حكومة السودان، معتبرة أن ذلك ضروري لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام. ودعمت الجبهة الثالثة - تمازج حكومة السودان، وحاولت اكتساب نفوذ على الصعيد الوطني ولكنها فشلت.

14 - وفي هذا السياق، أصبح تنفيذ الاتفاق يطرح مشاكل أكبر، على الرغم من أن السلطات في الخرطوم والحركات الموقعة واصلت دعمه. ووقفت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد وغيرها من قوى المعارضة في دارفور على مزيد من الحجج المؤيدة لقناعتها بأن الاتفاق كان اتفاقاً غير شامل للجميع، أبرمته حكومة السودان مع الحركات الموقعة بهدف تقاسم السلطة فيما بينهم فحسب، وأنه يتجاهل الشواغل الحقيقية لسكان دارفور.

خامساً - السياق الإقليمي

15 - واصلت جميع الدول الإقليمية دعم عملية السلام في دارفور وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام. وكان هذا السياق مؤاتياً لعملية السلام في دارفور. ولكن معظم الدول المجاورة شهدت، فيما يمثل جانبا سلبيا، نزاعات سياسية وعسكرية محلية مع احتمال حدوث مزيد من التدهور، مما يهدد السلام والاستقرار الإقليميين⁽⁸⁾.

16 - وما فتئ محاورو الفريق في ولايات غرب وشمال ووسط وجنوب دارفور يشيرون إلى وجود عناصر أجنبية مزعومة (لاجئون، مهاجرون، مجرمون، مستوطنون جدد). وتداخلت التوترات في غرب دارفور وبعض المحليات في وسط وجنوب دارفور مع الحالة في المناطق المتاخمة لثشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. ولم تقتصر تدفقات المهاجرين غير الشرعيين على هذه الدول المجاورة. وظلت دارفور أيضاً نقطة انطلاق للهجرة الدولية من بلدان غرب ووسط أفريقيا، وكذلك القرن الأفريقي، نحو أوروبا عبر ليبيا والبحر الأبيض المتوسط.

17 - وأكدت السلطات في الخرطوم ودارفور أن الحالة على طول الحدود لا تزال تحت سيطرة قوات الأمن. غير أن هذا الرأي لم يشاطره الجميع، ولا سيما في صفوف المحاورين غير التابعين للدولة الذين تحدثوا عن حالة "حدود مفتوحة". ويبدو أن التقارير الرسمية المنتظمة عن الأنشطة غير القانونية عبر

(8) انظر "الخطاب الثاني عن حالة منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية"، ألقاه الأمين التنفيذي للهيئة ووركنه جيببيو، مومباسا، 17 كانون الأول/ديسمبر 2021. متاح على الرابط التالي: <https://igad.int/executive-secretary/2937-the-igad-executive-secretary-state-of-the-region-speech>

الحدود تؤيد هذا التقييم الأخير. وتشمل تلك الأنشطة تهريب المركبات والكحول والمخدرات ومستحضرات التجميل والذهب، إلى جانب الاتجار بالأسلحة والبشر (من وإلى جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا).

- 18 - وأبلغ معظم المحاورين غير التابعين للدولة في دارفور الفريق بأن مستوطنين أجانب من أصول مختلفة يحتلون الأراضي التي تعود ملكيتها إلى من هم حاليا من المشردين داخليا واللاجئين. وشملت قائمة البلدان التي جاء منها هؤلاء المستوطنون تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي والنيجر ونيجيريا. ووصف محاورو الفريق المستوطنين الجدد بأنهم من الرحل و "العرب" و "الجنجويد". وفي الحالات الملموسة التي عرضت على الفريق (في مخيم المشردين داخليا زمزم، شمال دارفور، في تموز/يوليه 2021)، كان المستوطنون الجدد من سكان دارفور من أصول مختلفة. وفي اجتماعات عقدت في الخرطوم ودارفور، نفت السلطات السودانية وجود مستوطنات أجنبية على الأراضي التي يطالب بها المشردون داخليا واللاجئون. كما عبر المحاورون التشاديون عن نفس هذا الرأي؛ إذ يرون أن "أرض دارفور هي ملك لمجموعات عرقية"، وأن الجماعات التي تعيش على طول الحدود الثنائية (تشاد والسودان) ليست أجنبية في أي من جانبي الحدود⁽⁹⁾.
- 19 - وأبلغ عدة محاورين الفريق أن عودة المقاتلين الدارفوريين من ليبيا دون مراقبة، معززين بالأسلحة والخبرة في القتال المدر للريح⁽¹⁰⁾، تشكل تهديدا خطيرا محتملا للاستقرار الإقليمي، لا سيما في سياق عدم وضوح آفاق مشاركتهم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تحتاج إلى جهود تمويل دولية متضافرة.

ألف - جنوب السودان

- 20 - ظلت العلاقات بين السودان وجنوب السودان وثيقة. وعلى الرغم من وجود عدة قضايا لم تحل، مثل تعليم الحدود المعلق، فإن ذلك لم يمنع البلدين من الانخراط في تعاون سياسي واقتصادي. وأيدت حكومة جنوب السودان اتفاق جوبا للسلام، وشاركت بنشاط في جهود الوساطة بين الحركات السودانية غير الموقعة وحكومة السودان. وبعد 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، واصلت سلطات جنوب السودان جهود الوساطة في السودان. وفي الوقت نفسه، ووفقا لمحاورى الفريق، ظلت مناطق جنوب السودان المتاخمة لجنوب وشرق دارفور توفر ملاذا للمليشيات والمهربين والمتجربين. وتشهد أيضا المنطقة أنشطة غير قانونية لتعدين الذهب وقطع الأشجار وإنتاج الفحم. كما أن قوات الحركات المسلحة في دارفور لها قواعد في تلك المناطق. وعلى الرغم من هذه الأنشطة العابرة للحدود، أشارت حكومة السودان إلى أنها لا تعتبرها تهديدا أمنيا للسودان.

باء - تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى

- 21 - ظل الحفاظ على علاقات جيدة مع هاتين الدولتين المجاورتين شرطا مسبقا للاستقرار في المناطق الحدودية في السودان. وقد حافظت حكومة السودان وحكومة تشاد على علاقات قوية ومثمرة لم تتأثر بوفاة

(9) اجتماع للفريق مع سفير تشاد في السودان، تموز/يوليه 2021.

(10) اجتماع للفريق عن طريق التداول بالفيديو مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، كانون الأول/ديسمبر 2021.

رئيس تشاد السابق إدريس ديبي في نيسان/أبريل 2021، ولا بالتغير السياسي في السودان في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

22 - بيد أن الحالة على طول الحدود بين البلدين ظلت متقلبة، وفقا لما ذكره محاورو الفريق من قوات الأمن السودانية، الخاضعة لسيطرة القوة المشتركة التشادية السودانية لرصد الحدود. فقد استمر المقاتلون الدارفوريون العائدون إلى السودان من ليبيا في عبور أراضي تشاد مع تجنبهم في الغالب للطريق المباشر من ليبيا لكونه أكثر صعوبة فيما يبدو. ولم يكن لدى الفريق أي معلومات عن السيطرة الرسمية على هذه العناصر وأسلفتها في السودان. واتهم متمردون تشاديون من جبهة التناوب والوفاق في تشاد، إلى جانب بعض المصادر الأخرى في وسائل التواصل الاجتماعي، حركات التمرد الدارفورية وحركة جيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي وتجمع قوى تحرير السودان بالتدخل في تشاد لدعم الجيش التشادي ضد الجبهة، على أساس الانتماء المشترك بينهم وبين ديبي لعشيرة الزغاوة. وزعموا أيضا أن السلطات التشادية تواصلت مع القوات الدارفورية في ليبيا لتطلب منها مهاجمة قوات الجبهة هناك. بيد أن الفريق لم يجد أي دليل على تدخل من هذا القبيل الحركات الدارفورية في تشاد.

23 - وأبلغ أديب يوسف، الوالي السابق لولاية وسط دارفور، الفريق بوجود توترات في أربع محليات بالولاية بالقرب من الحدود مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى (أم دخن، وبندسي، ومكجر، ووادي صالح). وكان السكان في هذه المناطق في بعض الأحيان يقدمون المساعدة إلى المعارضة المسلحة التشادية. وفي إحدى المناسبات، انتقل نحو 200 من عرب عشيرة السلامات على متن 150 دراجة نارية من أم دخن إلى تشاد للقيام بأنشطة تعدين واشتبكوا مع تشاديين هناك. وأدى هذا الحادث إلى توغل انتقائي في دارفور. ثم تدخلت القوة المشتركة التشادية السودانية لرصد الحدود لحل هذه المسألة⁽¹¹⁾.

24 - وخلال النزاعات الدائرة في المحليات الحدودية لغرب دارفور، التمس السكان المتضررون اللجوء لدى المجتمعات المحلية لعشائرتهم في تشاد؛ وقد حدث ذلك، على سبيل المثال، خلال الاشتباكات التي وقعت في جبل مون في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وألقى بعض المسؤولين السودانيين وشبكات التواصل الاجتماعي باللائمة على تشاد أو العناصر المسلحة غير التابعة للدولة الآتية من الدولة المجاورة على ما اندلع من توترات في غرب دارفور. ونفى المحاورون التشاديون الرسميون للفريق أي ضلوع في النزاعات المحلية.

25 - ووفقا لسلطات جنوب دارفور، كانت الحدود بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى تحت سيطرة الشرطة، وكان هناك عنصر من القوة المشتركة التشادية السودانية لرصد الحدود على الجانب السوداني (كانت هذه القوة غير نشطة من جانب جمهورية أفريقيا الوسطى). كما اعتبرت قوات الأمن التابعة لحكومة السودان أن الحالة مستقرة، رغم وجود مشاكل متكررة بسبب أنشطة بعض الحركات من جمهورية أفريقيا الوسطى بين بيراو وأم دافوق في السودان. وفي وقت سابق من عام 2021، قال والي جنوب دارفور في مقابلة إن الشرطة في تلك المناطق لم تكن مجهزة بأسلحة أو معدات أو مركبات⁽¹²⁾. ويبدو التقييم الأخير، الذي لم يكن موجها لجمهور أجنبي، معقولا بقدر أكبر. ووفقا لبعض محاورو الفريق في الأمم المتحدة، لجنوب دارفور دور حاسم في تزويد حركات المعارضة في جمهورية أفريقيا الوسطى بالأسلحة.

(11) اجتماع للفريق مع والي وسط دارفور آنذاك، تموز/يوليه 2021.

(12) اجتماعات للفريق في نيالا والخرطوم، تموز/يوليه 2021؛ قناة طبية الفضائية، 27 آذار/مارس 2021.

26 - وفي الفترة بين آذار/مارس وحزيران/يونيه 2021، وقعت اشتباكات بين طائفة من قبيلة التعايشة العربية وطائفة من الرعاة من الشعب الفولاني (الفلاتة)، بالقرب من الحدود بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، مما أدى إلى تدمير عدة قرى وأسواق. وعزا بعض محوري الفريق الاشتباكات إلى عوامل إيكولوجية (ندرة موسمية في المياه) وتقليد حملات الثأر. وبعد الاشتباك الذي وقع في مندوا، أرسلت سلطات جنوب دارفور قوة مشتركة متقلة هدأت من حدة التوترات. وكان للزعماء التقليديين للطائفة (مجلس قبيلة الفلاتة) تقييم مختلف للأحداث، إذ ألقوا باللائمة عن نشوب الاشتباكات على غياب السيطرة الرسمية، ومحاولات حكومة السودان فرض هذه السيطرة، وحتى السعي إلى "منحهم (العرب) أرضاً جديدة" في المناطق الحدودية. ونفى هؤلاء المحاورون جميع الادعاءات بوجود صلات مع طوائف الفولاني في جمهورية أفريقيا الوسطى، مثل زعيم المتمردين علي دراسا الذي "لا يتكلم أصلاً العربية". وأكدوا وجود أنشطة الاتجار بالأسلحة عبر الحدود إلى حد ما، وأن عدداً قليلاً من مقاتلي الفولاني الدارفوريين انضموا إلى حركات المعارضة في جمهورية أفريقيا الوسطى⁽¹³⁾. ومن الجانب الآخر، واصل المهاجرون غير الشرعيين الانتقال إلى جنوب ووسط دارفور. وقد تشكل التوترات في المناطق الحدودية بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى تهديداً للاستقرار الإقليمي؛ ويبدو أن السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى يفتقران إلى الدعم اللازم لمراقبة الحدود بصورة منتظمة.

جيم - ليبيا

27 - بذلت حكومة السودان جهوداً للعمل مع السلطات الليبية في طرابلس وفي المناطق الحدودية. وفي نيسان/أبريل 2021، اتفقت الخرطوم وطرابلس على التعاون للحفاظ على الاستقرار الإقليمي⁽¹⁴⁾. كما أرسلت حكومة السودان قوات أمنية ("درع الصحراء") لمكافحة "الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر، وتجارة الأسلحة، والتهرب، والإرهاب، والجرائم العابرة للحدود"، وهي جرائم لا تزال شائعة في منطقة الحدود الليبية المصرية السودانية. وأدت عمليات هذه القوات إلى وقوع إصابات وضبط أسلحة. وقال محاورون حكوميون رسميون إن هذه القوات تحتاج إلى دعم دولي، لأن "هذه مشكلة إقليمية وقد تتوسع إلى ما وراء المنطقة"⁽¹⁵⁾. وواجهت حكومة السودان تحديات كبيرة على صعيد القيادة والتحكم فيما يخص المقاتلين الدارفوريين العائدين من ليبيا بأسلحتهم.

28 - وشاركت حكومة السودان في أنشطة اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، التي يسرتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ووفقاً لما ذكره أحد المحاورين من الأمم المتحدة، فقد كانت السلطات الليبية حريصة على "طرد مختلف الجماعات المسلحة الناشطة هناك". ومن شأن هذا النهج أن يساعد على استقرار ليبيا لمدة ستة أشهر، لكنه قد يزعزع استقرار السودان وربما دولاً إقليمية أخرى، مثل تشاد، وأنداك قد يعود المقاتلون إلى ليبيا. وأضاف أن آلية التنسيق التي تضم هيئات الأمم المتحدة في السودان وليبيا وتشاد تفنقر

(13) اجتماعات للفريق في الخرطوم ونيالا، حزيران/يونيه - تموز/يونيه 2021. انظر www.darfur24.com/en/2021/06/07، 7 حزيران/يونيه 2021.

(14) انظر <https://sudantribune.com/article67580/>.

(15) اجتماعات للفريق مع أفراد من الاستخبارات العسكرية ومع والي شمال دارفور، الخرطوم والفاشر، تموز/يونيه 2021.

إلى القدرة على دعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للعناصر العائدة. ولمنع زعزعة استقرار المنطقة، فإن المجتمع الدولي بحاجة إلى توفير التمويل للسودان والبلدان المتضررة الأخرى⁽¹⁶⁾.

دال - دول الخليج

29 - احتفظت دول الخليج، وخاصة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر، بمكانة خاصة بين شركاء السودان الدوليين. واستمرت هذه الدول في التفاعل مع حكومة السودان وجميع القوى السياسية الرئيسية في السودان، بما في ذلك الحركات المسلحة الدارفورية قبل أحداث تشرين الأول/أكتوبر 2021 وبعدها.

30 - فقد ذكرت الإمارات العربية المتحدة أنها واصلت دعم ورصد الوضع، وأعربت عن قلق بالغ بشأن أمن السودان واستقراره وازدهاره⁽¹⁷⁾. ورأت الإمارات العربية المتحدة في الإعلان الدستوري واتفاق جوبا للسلام قاعدة لنجاح الفترة الانتقالية، وأوصت بانضمام الحركات الدارفورية إلى حكومة السودان. وفي الوقت نفسه، قالت إن الإمارات العربية المتحدة لا تمويل الحركات أو تسليحها، بل تركز على بناء القدرات وتوفير الخدمات الصحية وبذل الجهود في مجال التعليم (وكل ذلك خدمات تقدم بشكل غير مباشر، من خلال صندوق أبوظبي للتنمية، على سبيل المثال). وأفاد المحاورون الإماراتيون الفريق بأن هناك حاجة إلى قرار من مجلس الأمن لتوفير الدعم المالي المباشر للسودان، بما في ذلك دارفور. وادعت الإمارات أنها ساعدت السودان ودولا إقليمية أخرى على تحسين إجراءات السيطرة على حدودها في إطار الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر، وهو ادعاء شكك فيه بعض المحاورين السودانيين غير التابعين للدولة. وردا على مزاعم باحتمال تقديم الدعم المالي أو العسكري للقوات الدارفورية (في السودان وفي ليبيا على حد سواء)، أشارت الإمارات العربية المتحدة خلال اجتماعها مع الفريق في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى موقف بلدها المعتدل وإلى قيامه بمكافحة التطرف وخطاب الكراهية.

31 - ولم تؤد قطر، بوصفها جهة فاعلة رئيسية في المرحلة المبكرة من عملية السلام التي أفضت إلى إبرام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، دورا مماثلا في محادثات جوبا للسلام. وبدلا من ذلك، واصلت قطر اتصالاتها مع الحركات المسلحة الدارفورية وحكومة السودان، باستضافة عدة اجتماعات لوزير المالية ورئيس حركة العدل والمساواة جبريل إبراهيم على سبيل المثال. وتعهدت قطر بمواصلة إقامة مشاريع إنمائية مالية في دارفور مثل بناء "قرى نموذجية" للمشردين داخليا ولللاجئين⁽¹⁸⁾.

هاء - الأنشطة الإرهابية الإقليمية

32 - اعتبرت حكومة السودان وغيرها من محوري الفريق أن خطر الأنشطة الإرهابية داخل دارفور منخفض، لكنهم أشاروا إلى وجود منظمات إرهابية في بعض الدول المجاورة باعتباره تهديدا كامنا للاستقرار

(16) اجتماع للفريق عن طريق التداول بالفيديو مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

(17) اجتماع الفريق مع وزارة الخارجية بالإمارات العربية المتحدة في دبي، تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

(18) قدم صندوق قطر للتنمية التمويل اللازم لبناء مجمعات خدمات، مع إنشاء مدارس ومراكز شرطة ومسكن للعائدين، كما هو الحال في أبو سروج (محلية سيريا) وسيسي (محلية كيرينيك) في غرب دارفور. وقدمت المملكة العربية السعودية مساعدات إنسانية وصحية من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

الإقليمي. وكما قال أحد محاورى الفريق، "إذا أراد المتطرفون المجيء إلى السودان، فإنهم سيكونون هناك في غضون 12 ساعة"⁽¹⁹⁾. ومنذ آذار/مارس 2021، اكتشفت قوات الأمن في الخرطوم وفككت عدة خلايا لتنظيمي داعش والقاعدة (تتألف من جنسيات متعددة بما في ذلك التشاديون)⁽²⁰⁾. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أعلن حميدتي أن هذه الخلايا موجودة في جميع أنحاء السودان، دون الإشارة بصفة خاصة إلى دارفور. وكان المحاورون الرسميون قد أخبروا الفريق في وقت سابق أن الدارفوريين كارهون بطبعهم للتطرف الديني.

سادسا - الأسلحة والجماعات المسلحة

ألف - تنفيذ اتفاق جوبا للسلام

1 - الترتيبات الأمنية

33 - أبلغ عن إحراز تطورات إيجابية في تنفيذ الترتيبات الأمنية في إطار اتفاق جوبا للسلام مع إنشاء لجنة وقف إطلاق النار الدائم وتنشيطها. وذكر عدة محاورين أن التمويل المقدم من المانحين الدوليين والأمم المتحدة وحكومة السودان سيكون حاسما لضمان اضطلاع اللجان بمهامها. ووجهت نداءات إلى المجتمع الدولي من أجل المشاركة بشكل استباقي لضمان التنفيذ المستدام للمسؤوليات والأنشطة بموجب أحكام وقف إطلاق النار الواردة في الاتفاق. وتحدث الفريق مع رئيس لجنة وقف إطلاق النار الدائم الذي أطلع على مهام اللجنة والحالة الأمنية في دارفور⁽²¹⁾.

34 - واستمر نقص التمويل، مقترنا بعوامل وطنية وإقليمية متعددة، في إعاقة معظم المسارات الأمنية للاتفاق، وإبطاء تنفيذها. ولم يكتمل أبدا تنفيذ أهم عنصر في الاتفاق، أي إنشاء قوة مشتركة لحفظ الأمن (انظر المرفق 3)⁽²²⁾.

35 - وأسفر هذا التأخير عن الشعور بالاستياء لدى المقاتلين العائدين من ليبيا، الذين لم يتلقوا أي دعم لوجستي أو رواتب في انتظار بدء عملية الإدماج. وقد يدفع هذا الوضع، الذي أدى إلى مشاكل بين القوات العسكرية للحركات وقادتها السياسيين، بالمقاتلين إلى العودة إلى ليبيا أو الانخراط في وسائل بديلة لكسب العيش. وغذى أيضا عدم التنفيذ انعدام الثقة بين الأطراف في الاتفاق. وقالت القوات المسلحة السودانية وحكومة السودان إن التأخير ناجم عن نقص التمويل. وأعرب قادة المتمردين الذين أجرى الفريق مقابلات معهم عن اعتقادهم بأن جهاز الأمن يؤخر التنفيذ عمدا، بهدف تقويض الحركات وإجبارها على الانضمام من منطلق موقف أضعف.

(19) اجتماع الفريق مع مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان، تموز/يوليه 2021.

(20) انظر www.sudaress.com.

(21) لقاء عن طريق التداول بالفيديو مع الجنرال سانديب باجاج، رئيس لجنة وقف إطلاق النار الدائم وسيمون يازجي في 7 كانون الأول/ديسمبر.

(22) انظر www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2021/5/25/UN-peacekeeping-pullout-leaves-security-vacuum-in-darfur.

36 - ولاحظ الفريق تزايد بروز إحدى الجماعات المسلحة الجديدة الموقعة على الاتفاق، هي الجبهة الثالثة - تمازج⁽²³⁾. وقد انضمت هذه الجماعة، التي لم يسمع بها أحد من قبل، إلى محادثات جوبا للسلام، ووقعت على مسار دارفور لاتفاق جوبا للسلام في اللحظة الأخيرة في تشرين الأول/أكتوبر 2020. ومنذ ذلك الحين، نشطت بشكل كبير في دارفور وفي أجزاء أخرى من السودان. وادعت هذه الجماعة، التي يتشكل معظمها من المجتمعات البدوية المحلية في المناطق الحدودية، بما في ذلك بعض المتمردين التشاديين السابقين في الجبهة، أنها كانت في السابق جناح دارفور بالحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال؛ غير أن رئيس الحركة/قطاع الشمال عبد العزيز الحلو أبلغ الفريق بأنه لا يعرفها وليس لها أي صلات بالحركة/قطاع الشمال. واعتبرت جماعات موقعة أخرى أن الجبهة الثالثة-تمازج هي صنيعة أجهزة الأمن والقوات المسلحة السودانية، التي تريد استخدامها لتقويض الحركات وتنفيذ الترتيبات الأمنية.

37 - واستمر سوء الفهم وانعدام الثقة بين القوات المسلحة السودانية والحركات في التقايم على مستويات متعددة. فقد اتهمت القوات المسلحة السودانية الحركات بارتكاب انتهاكات مختلفة لاتفاق جوبا للسلام مرتبطة بعودة قواتها إلى السودان⁽²⁴⁾. واتهمت الحركات قوات الأمن بتعمد تأخير تنفيذ الترتيبات الأمنية، ولا سيما إدماج القوات، بهدف تقويضها؛ وأشارت إلى عدم وجود متابعة مناسبة من قبل حكومة السودان، وإلى التأخير في إنشاء آليات التنفيذ المناسبة، وغياب الدعم المالي واللوجستي من الحكومة لقواتها التي عادت إلى السودان، وإنشاء الحكومة "حركات تمرد وهمية" في إشارة إلى الجبهة الثالثة-تمازج⁽²⁵⁾.

38 - وبعد أن قدمت الحركات شكاوى علنية، عقد الفريق أول البرهان اجتماعا معها، وأصدر مراسيم، في 5 تموز/يوليه، بتشكيل لجان الترتيبات الأمنية المشتركة (انظر المرفق 4). وعلى الرغم من هذا التطور، كان من المتوقع حدوث المزيد من المشاكل. وعلى وجه الخصوص، لم تكن الحركات وحكومة السودان على اتفاق فيما يتعلق بإدماج قوات الحركات في القوات المسلحة السودانية وبناء "جيش وطني مهني بعقيدة عسكرية جديدة موحدة يعكس التنوع السكاني للسودان"⁽²⁶⁾. وفي حين أن الحركات تدعي الآن أن صفوفها تضم أعدادا متضخمة من المقاتلين تم تجنيد معظمهم بعد عودتها إلى السودان، فقد أوضحت قوات الأمن للفريق أن قدراتها على دمج المقاتلين المتمردين محدودة، وأنه سيتم استبعاد جميع الأفراد المتمردين الذين تم تجنيدهم بعد توقيع الاتفاق في امتثال صارم للاتفاق. وفي حين أن بعض الحركات تهدف إلى دمج أعداد كبيرة من المقاتلين في قوات الدعم السريع، فقد أبلغ حميدتي الفريق في تموز/يوليه أن قوات الدعم السريع لا يمكنها أن تستوعب سوى عدد قليل منها. ومن المرجح أيضا أن تنشأ توترات كبيرة عن الاختلافات بين حكومة السودان والحركات حول قضايا من قبيل الرتب العسكرية ومعايير التسجيل.

39 - ولم تنفذ أحكام نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الواردة في اتفاق جوبا للسلام، بما في ذلك الخطوات اللازمة لإنشاء المفوضية الإقليمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في دارفور التي ستكون مسؤولة عن إجراء تقييم شامل للاحتياجات والتحديات. وأكدت مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

(23) انظر: www.youtube.com/watch?v=y8onf_Cd2hs.

(24) مثل جلب بعض المقاتلين إلى الخرطوم والمدن الكبرى، وعدم تجميع قواتها وتسليم أسلحتها وتجنيد مقاتلين جدد بعد توقيع اتفاق جوبا للسلام. اجتماعات الفريق مع القوات المسلحة السودانية وجهاز المخابرات العامة، الخرطوم، حزيران/يونيه - تموز/يوليه 2021.

(25) اجتماعات الفريق مع مختلف القادة العسكريين للحركات الدارفورية، حزيران/يونيه - تموز/يوليه 2021.

(26) اتفاق جوبا للسلام، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الفقرة 33-5-1.

في السودان أيضا أن التحقق من قوات الحركات المسلحة لا يمكن أن يتم في غياب قائمة بالمقاتلين التي يتعين تقديمها إلى لجنة وقف إطلاق النار الدائم.

40 - وأبلغ عن تنفيذ مخصص للاتفاق. ففي 30 آب/أغسطس، وصلت قوة مشتركة مخصصة إلى نيالا لدعم زيارة للحاكم الإقليمي، مني أركو مناوي. وقال قائد القوة باسم تجمع قوى تحرير السودان، اللواء اسماعيل ابراهيم إنهم "وصلوا إلى نيالا مع قوات لمسار دارفور تضم حركة تحرير السودان (جناح مناوي) والمجلس الانتقالي ومجلس العدل والمساواة وتجمع قوى تحرير السودان"⁽²⁷⁾.

41 - وفي 31 آب/أغسطس، عقدت اللجنة العسكرية العليا المشتركة للترتيبات الأمنية أول اجتماع لها برئاسة رئيس مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول البرهان ونائب رئيس اللجنة الفريق سليمان صندل. واستعرض الاجتماع الترتيبات الأمنية وآليات القيادة والسيطرة. وتناول أيضا أهمية تشكيل آلية عليا فيما يتعلق بمسألة أسرى الحرب والمفقودين. وفي 5 أيلول/سبتمبر، عقدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة اجتماعا استشاريا فنيا للجنة وقف إطلاق النار الدائم المنبثقة عن ترتيبات وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية النهائية لاتفاق جوبا للسلام في السودان. ونوقشت طرائق التنفيذ فيما يخص لجنة وقف إطلاق النار الدائم وآلياتها الفرعية.

42 - وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، أفادت تقارير بأن عنصرًا من قوة حماية المدنيين قوامه 1 500 جندي وصل إلى الفاشر. وتألفت هذه الجماعة من القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، وقوات الشرطة السودانية، وجهاز الأمن الوطني. ولم تكن الحركات المسلحة ممثلة في هذه القوة. والتقى حاكم دارفور بالنيابة آنذاك، محمد عيسى عليو، قائد قوة حماية المدنيين، اللواء ياسر فضل الله الخضر في الفاشر. وقال الحاكم إن قوة حماية المدنيين تسعى إلى مكافحة الظواهر السلبية، وتسوية النزاعات القبلية، وحماية موسم الحصاد⁽²⁸⁾.

43 - وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، ادعى قائد قوات الدعم السريع في شرق دارفور، العميد حسين منزل، أن الموسم الزراعي السابق كان من أكثر المواسم هدوءًا واستقرارًا بفضل الجهود التي تبذلها القوات النظامية، واستجابات المواطنين لجهاز الأمن الذي أنشئ. وقال إن قوات الدعم السريع نشرت في جميع المواقع في المنطقة لضمان تحقيق الأمن والاستقرار⁽²⁹⁾. وكان هذا التأكيد موضع شك كبير استنادًا إلى معلومات عن وقوع حوادث أمنية مختلفة جرى تقديمها من خلال مصادر الفريق، ووردت على نطاق واسع في وسائط الإعلام.

44 - وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، قررت اللجنة العسكرية العليا المشتركة للترتيبات الأمنية برئاسة الفريق أول البرهان تشكيل قوة ردع مشتركة (قوة حفظ سلام مشتركة) تتألف من القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، وقوات الشرطة السودانية، والحركات المسلحة الموقعة، والاستخبارات العسكرية. وستكون للقوة قيادة مشتركة متقدمة في الفاشر. والهدف من هذه القوة هو دعم الحفاظ على الأمن وحماية المواطنين وممتلكاتهم. وستخول القوة سلطات واسعة تمكنها من مراقبة جميع الانتهاكات واحتوائها وتسويتها،

(27) انظر <https://alahdonline.net/11693/>.

(28) انظر www.assayha.net/85450/.

(29) انظر www.assayha.net/85756/.

وجمع الأسلحة، وتقديم الجناة والمتهمين إلى المحاكم المنشأة لهذا الغرض. وسيتمتع على القوة أن تكفل سيادة القانون، وتسهم في حماية المدنيين وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام.

2 - اتفاق جوبا للسلام: وجهات نظر من دارفور

45 - بذلت الحركات الموقعة جهوداً، بما في ذلك زيارات عديدة قام بها القادة عبر الولايات الخمس، من أجل حشد الدعم لاتفاق جوبا للسلام في دارفور. غير أن العديد من محاورى الفريق المحليين أعربوا عن شكوكهم في هذا الصدد، رغم اعترافهم في كثير من الأحيان بأن التوقيع على الاتفاق كان تطوراً إيجابياً. فعلى سبيل المثال، أعرب المشردون داخليا الذين التقى بهم الفريق في جنوب وشمال دارفور إما عن اعتراضهم على الاتفاق أو عن شكوك بشأن تنفيذه. وفي معسكر زمزم، اشتكى المشردون داخليا من أن الوضع أصبح أكثر تعقيداً بسبب "تحركات مجموعات مسلحة مختلفة"، وطلبوا نزع سلاح "الأفراد المنتمين للأطراف الموقعة على اتفاق جوبا للسلام" أو طردهم من المخيم. وعبرت لجان المقاومة في الفاشر عن دعمها للاتفاق، لكنها تحدثت عن قضايا سلبية من قبيل وجود ميليشيات مسلحة في المدينة⁽³⁰⁾.

46 - ورأت لجان المقاومة في نيالا أن الاتفاق هو الخطوة الأولى نحو تحقيق السلام الشامل، ولكنها أدرجت الأمن والعودة إلى المناطق الأصلية باعتبارهما القضيتين الرئيسيتين. وأشارت أيضاً إلى تدفق المستوطنين الأجانب والمهاجرين غير الشرعيين، ودعت إلى تحقيق العدالة، بما في ذلك تقديم الجناة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأعرب المحاورون عن القلق من وجود العديد من الأشخاص المجهولين الذين يرتدون أزياء رسمية متعددة في المدينة ("لا يمكننا التفرقة بين العسكري وغير العسكري")⁽³¹⁾.

3 - الجماعات الراضية للاتفاق

47 - بعد توقيع الاتفاق، واصل كل من حكومة السودان وفريق الوساطة القادم من جنوب السودان بذل الجهود من أجل التواصل مع الجماعات الراضية للاتفاق، ولا سيما حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد. وبعد وصول عبد الواحد نور إلى جوبا في 15 آذار/مارس، أجرى مشاورات مختلفة مع بعض الممثلين الحكوميين وفريق الوساطة وممثلي المجتمع الدولي ومؤيديه من أجل مناقشة سبل المضي قدماً. وفي تموز/يوليه، عقدت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد مؤتمراً في جاو (جنوب السودان)، حضره أكثر من 100 مندوب قادمين من جبل مرة، وبعض المناطق الأخرى، وجنوب السودان، وليبيا. وفي حين ذكر عبد الواحد أنه يؤيد السلام الآن، فقد رفض عملية السلام في جوبا والاتفاق. ودعا بدلاً من ذلك إلى إجراء حوار بين السودانيين داخل السودان، لمناقشة القضايا السودانية (التي لا تقتصر على دارفور). ومع ذلك، ظل تحديد التفاصيل العملية المتعلقة بإجراء هذا الحوار بعيد المنال. وأعرب عدد من كبار المحاورين في حكومة السودان للفريق عن إحباطهم إزاء موقف عبد الواحد، وشددوا على ضرورة مواصلة تنفيذ عملية السلام بوجوده أو بدونه.

48 - وأعرب قادة عدة مجموعات صغيرة تعمل في ليبيا، من قبيل مجلس الصحوة الثوري السوداني بقيادة موسى هلال، وحركة العدل والمساواة الجديدة، وعباس أصيل جبل مون، وزكريا الدوش، وياسين

(30) اجتماع الفريق، الفاشر، تموز/يوليه 2021.

(31) اجتماع الفريق، نيالا، تموز/يوليه 2021.

عثمان، للفريق عن استعدادهم للدخول في محادثات سلام والعودة إلى السودان، وأفادوا بأنهم يلتزمون الطريق الصحيح من أجل التواصل مع حكومة السودان في هذا الصدد.

باء - الجماعات المسلحة في دارفور

1 - حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في جبل مرة

49 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك هدنة بحكم الواقع بين فصلي حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في جبل مرة، عقب تدخل القادة المدنيين وشيوخ القبائل المحليين. ووفقاً لمصادر في الحركة، كان فصيل مبارك الدوك يبحث عن خيارات للدخول في محادثات سلام مع حكومة السودان.

50 - وكان عبد الواحد نور في موقف صعب، حيث أفادت تقارير بأن سلطات جنوب السودان زادت من ممارسة الضغوط عليه لينضم إلى عملية السلام. وكانت هناك أيضاً مبادرات جديدة بين قبيلة الفور المحلية للجنوح إلى السلام والتواصل بشأن هذه المسألة مع حكومة السودان وفريق الوسطاء من جنوب السودان. وفي أوائل أيار/مايو، عقد نحو 20 ممثلاً عن قبيلة الفور المحلية في دارفور (السلطات التقليدية، والمشردون داخلياً، والمجتمع المدني) حلقة عمل في جوبا (يسرتها منظمة بروميدياسيون (Promediation) غير الحكومية الفرنسية) لوضع استراتيجية سلام لقبيلة الفور المحلية، والتفوا كبير الوسطاء في جنوب السودان توت غاتلوك⁽³²⁾.

51 - وظلت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في حالة "لا حرب ولا سلام". وأسفرت عودة عبد الواحد إلى أفريقيا وقراره المشاركة على الصعيد السياسي لحل قضايا السودان ودارفور عن خفض حدة التوترات على الأرض بين القوات العسكرية التابعة للحركة وقوات الأمن. ولم تشارك الحركة في أي اشتباكات كبيرة مع قوات حكومة السودان، باستثناء أعمال قتالية متقطعة في شمال جبل مرة مع القائد المحلي السابق لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، الصادق الفوكا، الذي انضم إلى القوات المسلحة السودانية في عام 2016. ووفقاً لمصادر محلية، قتل في منتصف تموز/يوليه خمسة من جنود الفوكا في هجوم شنته الحركة في أرو.

52 - وبالمثل، تراجع بشكل كبير الاقتتال الداخلي بين الموالين لعبد الواحد بقيادة القائد العام عبد القادر عبد الرحمن إبراهيم المعروف باسم "قدورة" والفصيل المنشق بقيادة مبارك الدوك وذو النون عبد الشافي⁽³³⁾. ويعزى ذلك جزئياً إلى حالة الإرهاق بين الجماعتين المتنافستين، اللتين فهمتا أنهما لا تستطيعان هزيمة بعضهما البعض، وإلى جهود وساطة قام بها عدة ممثلين محليين للمجتمع المدني في شباط/فبراير. وظلت جماعة الدوك وذو النون مهتمة بالانضمام إلى عملية السلام، وكانت لها اتصالات أولية مع السلطات المحلية لحكومة السودان وعدة جماعات موقعة على الاتفاق في هذا الصدد.

53 - وواصلت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد الاستفادة من زيادة عائدات تعدين الذهب في تعزيز قدراتها. وتلقت عدة دفعات من مئات المجندين الجدد تدريبات عسكرية في مقر الحركة في تورونق

(32) انظر <http://promediation.org>.

(33) S/2021/40، الفقرة 36.

تونقا، وحصلت الحركة على المزيد من الأسلحة، بفضل علاقاتها مع بعض أفراد الميليشيات العربية المتمركزين على أطراف جبل مرة.

الشكل 1

صورة من حفل تخرج دفعة من مقاتلي الحركة، تورونق تونقا، 1 حزيران/يونيه 2021



المصدر: فريق الخبراء

54 - وفي 31 آب/أغسطس، سلمت الحركة أسير حرب إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وقد تم القبض على أسير الحرب، عبد الرحيم محمد حسين، في شباط/فبراير 2021 في منطقة راكونا خلال مشادة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الحركة. وذكر المتحدث باسم الحركة، محمد عبد الرحمن الناير، أن قرار الإفراج عن السجناء اتخذ امتثالاً للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، وبالنظر إلى حالته الصحية⁽³⁴⁾.

2 - موسى هلال (الرقم المرجعي الدائم SDi.002) ومجلس الصحوة الثوري السوداني

55 - أفرج عن موسى هلال في 11 آذار/مارس 2021، وكان قد اعتقل منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2017 ويتابع قضائياً أمام محكمة عسكرية. ومنذ ذلك الحين، حاول هلال الاندماج من جديد مستكشفاً الفرص المتاحة لإقامة تحالفات سياسية جديدة، فعقد العديد من الاجتماعات مع كبار الجهات صاحبة المصلحة في دارفور والسودان ليقطع لنفسه دوراً جديداً في المرحلة الانتقالية الحالية (انظر المرفق 5).

3 - الجماعات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام في دارفور

56 - وفقاً لاتفاق جوبا للسلام، عادت منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020 أعداد كبيرة من القوات العسكرية للحركات الموقعة إلى السودان من ليبيا مزودة بمركبات تقنية مجهزة برشاشات ثقيلة مثبتة، وبأنواع مختلفة من الأسلحة وبعض العربات المدرعة: حوالي 250 سيارة لحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي،

(34) انظر www.darfur24.com/en/2021/09/11/slm-al-nur-releases-a-prisoner-of-war-on-health-ground.

و 200 سيارة لتجمع قوى تحرير السودان، و 50 سيارة لحركة العدل والمساواة السودانية، و 40 سيارة للمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان⁽³⁵⁾.

57 - وكان من بين القادة البارزين الذين عادوا من ليبيا القائد العام لحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، الفريق جمعة حجار، ورئيس الاستخبارات العسكرية، العميد هارون صالح ضيفة، المعروف باسم "طويلة"، ورئيس العمليات، العقيد أمير جوكا؛ والقائد العام لتجمع قوى تحرير السودان، عبد الله بشار جيلي، المعروف باسم "جنا"، والقائدان أحمد أبو تونغ وموسى المعروف باسم "كوم غروب"؛ وقائدا حركة العدل والمساواة يحيى عمده ومحمد دردوق. وفي أوائل نيسان/أبريل، أعادت الحركة أيضا نحو 25 مركبة تقنية من جنوب السودان⁽³⁶⁾.

58 - ونشرت حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي قواتها في عدة أماكن رئيسية في شمال دارفور: أم بارو (المعسكر الرئيسي الذي يضم نحو 90 مركبة)، ووادي فورافية (منطقة نشأة مني مناوي)، وكنتم، وكرنوي، وتيني، ومسبب، وأبو جمرة، والفاشر. واستقرت حركة العدل والمساواة في باساو (شمال دارفور)، قبل أن تنتشر بعض قواتها في أماكن مثل تيني. وكانت القاعدة الرئيسية للمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان في كورما (شمال دارفور)، في حين كان المعسكر الرئيسي لتجمع قوى تحرير السودان في أبوليا (بالقرب من أم بارو).

59 - وفي عدة مناسبات، قامت قوات الحركات بتسيير عمليات أمنية ودوريات عسكرية محلية. فعلى سبيل المثال، تدخلت بعض قوات حركة العدل والمساواة في أوائل تموز/يوليه لوقف الاقتتال الداخلي بين قبيلتي القمر والتاما في غرب دارفور. وأقامت الحركة الموقعة على الاتفاق وجودا عسكريا مشتركا حول منشآت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور السابقة في الفاشر لمنع نهبها وتأمين تسليمها إلى حكومة السودان، في حين انخرط البعض في أنشطة إجرامية من قبيل الاستيلاء على السلع من قوافل مقاولي الأمم المتحدة التي تنقل ممتلكات الأمم المتحدة من المنشآت السابقة للعملية المختلطة في الفاشر. ووفقا لمصادر محلية، تدخل والي شمال دارفور لتأمين إعادة بعض المواد التي تم الاستيلاء عليها.

60 - وأبلغ عدة محاورين دارفوريين الفريق بأن عودة المقاتلين من ليبيا كان لها في بعض المحليات أثر سلبي على الحالة الأمنية المحلية. وساهم وجودهم في توافر الأسلحة النارية على نطاق واسع وزيادة معدلات الجريمة، حيث كان مسلحون يتظاهرون بأنهم أفراد في جماعات موقعة على الاتفاق (وهو ادعاء كثيرا ما يستحيل التحقق منه) يتجولون بحرية. وفي بعض الأحيان، كانت عودة هذه القوات توجج أيضا التوترات المحلية في المناطق التي ينظر فيها إلى الحركات على أنها متحالفة مع القبائل المحلية. ففي 23 نيسان/أبريل، على سبيل المثال، هاجم مسلحون من قبيلة الترجم العربية معسكرا تابعا للمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان في منطقة غوصا جامات (جنوب دارفور)، ثم هاجموا ونهبوا عدة قرى تسكنها قبيلة الفور في المنطقة المجاورة، مما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين⁽³⁷⁾.

(35) مقابلات شخصية أجريت مع أعضاء الجماعات المسلحة خلال زيارة الفريق للسودان، حزيران/يونيه - تموز/يوليه 2021.

(36) المرجع نفسه.

(37) ادعت قبيلة الترجم أنها هاجمت المعسكر انتقاما من سرقة مقاتلي المجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان للماعز، في حين أعرب قادة المجلس الانتقالي والزعماء التقليديون لقبيلة الفور الذين قابلهم الفريق عن اعتقادهم بأن أفراد قبيلة الترجم يخشون أن يدغم المجلس الانتقالي قبيلة الفور المحلية ضدهم.

61 - وقد أدى التأخير في تنفيذ الترتيبات الأمنية وما نشأ عن ذلك من نقص في وسائل المعيشة إلى استياء شديد بين المقاتلين المتمردين الذين عادوا من ليبيا. وأوجد هذا الوضع مشاكل بين القوات التابعة للحركات وقادتها السياسيين الذين ينتقدون لعدم تنفيذ وعودهم وعدم دفع رواتبهم. وبدأ بعض المقاتلين الأفراد، الذين شعروا بالإحباط إزاء الوضع، في ترك الحركات. وفي تموز/يوليه، أبلغ أحد قادة المجلس الانتقالي الفريق بأن نحو 20 مقاتلاً قد تركوا الحركة في الأسابيع الأخيرة.

4 - التجنيد في الحركات الموقعة

62 - بعد العودة إلى دارفور، انخرطت جميع الحركات الموقعة على الاتفاق في تجنيد مقاتلين جدد على نطاق واسع. واستهدف قدامى المحاربين الذين تركوا الحركات قبل سنوات، وكذلك الشباب، بمن فيهم الطلاب. ويتم التجنيد في الغالب من خلال العلاقات الشخصية والأسرية. وفي حين لا تتوفر الأموال لدى معظم الحركات، إلا أنها تعد في كثير من الأحيان بشغل مناصب ومنح رتب في قوات الأمن. فعلى سبيل المثال، ذكر قائد المجلس الانتقالي للفريق أن الحركة جندت 11 000 مقاتل جديد في جنوب ووسط دارفور وهدهما، وجرى تجميعهم في عشرات المعسكرات.

الشكل الثاني

صورة لقوات المجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان المنضمة إلى الهيكل الأمني لحكومة السودان وفقاً لاتفاق جوبا للسلام، كورما، غرب الفاشر، كانون الأول/ديسمبر 2021



المصدر: فريق الخبراء

الشكل الثالث

صورة احتفال بانضمام قوات المجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان إلى الهيكل الأمني لحكومة السودان في كورما



المصدر: فريق الخبراء

63 - ويتلقى المجندون الجدد تدريبات عسكرية يتخرجون على إثرها. فعلى سبيل المثال، أقامت حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي في 10 تموز/يوليه حفل تخرج عام في محلية كرنوي لنحو 2000 مقاتل جديد، تم تجنيدهم جميعا بعد توقيع الاتفاق⁽³⁸⁾. وعقد التحالف السوداني حفل تخرج مماثلا في تموز/يوليه.

جيم - الجماعات المسلحة الدارفور في ليبيا

1 - الجماعات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام: "قدم في دارفور، وقدم في بنغازي"

64 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الجماعات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام (حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وتجمع قوى تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان) تملك قوات كبيرة في ليبيا. وقد أدت التطورات السياسية في ليبيا إلى طرد الجماعات المسلحة الدارفورية وغيرها من المقاتلين الأجانب الذين لا يزالون في ليبيا. وكانت لدى حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي حوالي 200 سيارة، معظمها في منطقة الجفرة تحت قيادة نائب القائد اللواء جابر إسحاق، ورئيس الأركان العسكرية، اللواء فيصل صالح. ويستعد نائب القائد العام للحركة، جابر إسحاق، وهو مهندس استقرار الحركة في ليبيا وقائد بارز فيها، للعودة أيضا برفقة عدة مئات من الجنود إلى السودان، حيث سيمثل الحركة في لجنة وقف إطلاق النار الدائم المنشأة بموجب الاتفاق. وكانت لدى تجمع قوى تحرير السودان حوالي 100 سيارة في ليبيا، في الجفرة وفي مواقع جنوبية مثل تمسة، بقيادة نائب القائد العام عبود آدم خاطر. وعلى الرغم من أن المجلس الانتقالي أعاد دفعة جديدة من المقاتلين وبضع عشرات من

(38) انظر <https://suna-sd.net/read?id=717248>

المركبات إلى شمال دارفور في نيسان/أبريل، إلا أنه احتفظ بقوة صغيرة في ليبيا. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، عاد قائد الأركان العسكرية للمجلس الانتقالي، صالح جبل سي، إلى دارفور ومعه عشرات المركبات. وأنشأت حركة العدل والمساواة قوة صغيرة بين جبلي القطرون وكلنجا، بقيادة عبد الكريم تشولوي.

65 - وأبلغت عدة مصادر في الحركات الفريق بأن الحركات لا تنوي الانسحاب التام من ليبيا في هذه المرحلة، لأنها لا تزال تحصل على معظم تمويلها وإمداداتها من ارتباطاتها هناك. وكما قال أحد القادة للفريق "سيكون لنا قدم في دارفور، وقدم في بنغازي". وفي غياب الدعم من حكومة السودان، تعتمد الحركات على وجودها في ليبيا لتوفير الإمدادات لقواتها في دارفور. فعلى سبيل المثال، ترسل قوات حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي في جنوب ليبيا قافلة من الشاحنات المليئة بالإمدادات (الغذاء والوقود) كل بضعة أسابيع إلى معسكر دارفور الرئيسي التابع للحركة في أم بارو. بيد أن صرف المدفوعات لمعظم الجماعات المسلحة الأجنبية في ليبيا وتقديم الدعم المالي لها قد انخفضا أو توقفا بالكامل. وقد تطور هذا الوضع بسبب الضغوط الجادة الممارسة من قبل المجتمع الدولي وعلى الصعيد الداخلي في ليبيا لدفع جميع المقاتلين الأجانب نحو مغادرة ليبيا.

66 - ويعتبر أيضا بطء وتيرة تنفيذ الترتيبات الأمنية في إطار الاتفاق مشبطا قويا للعودة الكاملة للقوات. إذ يواجه المقاتلون العائدون ظروفًا صعبة مع تأخر إمدادهم في قوات الأمن. وذكر عدة أعضاء في الحركات للفريق أن هذه الجماعات تحتفظ بمعظم أسلحتها الثقيلة في ليبيا لأنها لا تعرف بعد ما إذا كان يمكنها الوثوق بحكومة السودان فيما يتعلق بتنفيذ السلام.

67 - وواصلت الحركات إرسال مجندين جدد إلى ليبيا. فقد أبلغ أحد قادة حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي الفريق بأن الحركة أرسلت نحو 500 مجند من دارفور في الفترة بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، ثم 300 مجند آخرين في نيسان/أبريل. وجمعت الحركة مجندين جددًا في معسكر أم بارو التابع لها؛ ونقلت الشاحنات، التي جلبت الإمدادات إلى قوات الحركة في دارفور (انظر أعلاه)، المجندين إلى ليبيا في طريق عودتها، حيث تلقوا تدريبًا عسكريًا في مقر الحركة في زلة. وقد نسق القائد يوسف زكريا، أحد أقارب جمعة حجار، هذه الرحلات بين ليبيا ودارفور.

2 - تلقي التدريب العسكري على يد مدربين أجانب في دارفور

68 - أبلغت عدة مصادر في تجمع قوى تحرير السودان وحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي الفريق بأنهما يستفيدان من التدريب العسكري الذي يوفره مدربون أجانب في دارفور. وقد أكد هذه المعلومات للفريق محاورون في جهاز الأمن التابع لحكومة السودان. وكشفت تحقيقات الفريق الجارية أن تسعة مواطنين من جنوب أفريقيا تم التعاقد معهم بشكل مستقل دربوا مجندين جددًا تابعين للحركتين الموقعتين في معسكري تدريب تابعين لهما في شمال دارفور في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى تموز/يوليه 2021. وقد جرى التدريب في معسكر التدريب التابع لحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي في أورشينغ (بالقرب من أبو جمرة) ومعسكر تجمع قوى تحرير السودان في أبوليا. وغادر المدربون السودان في أوائل تموز/يوليه، بعد إلغاء عقد التدريب الخاص بهم فجأة. وتم تدريب ما يقرب من 1 000 مجند جديد على استخدام البنادق والرشاشات الثقيلة والقنابل الصاروخية وقذائف الهاون. كما كانت هناك مجموعة أخرى مكونة من حوالي 1 000 مجند كانوا يتوقعون الحصول على تدريب لم يتم قط.

69 - وقال أعضاء القوات المسلحة السودانية الذين أجرى الفريق مقابلات معهم في الخرطوم في تموز/يوليه إن الحركات لم تتشاور مع حكومة السودان بشأن هذه العملية التدريبية ولم تبلغها بها. وأبلغ أحد أعضاء مجلس السيادة الانتقالي الفريق بأن تدريب أجانب لمقاتلين دارفوريين على الأراضي السودانية "أمر غير مقبول". وما زال التحقيق في هذه المسألة مستمرا.

3 - الجماعات غير الموقعة في ليبيا

70 - ظلت الحركات غير الموقعة محتظة بقوات كبيرة في ليبيا رغم الضغوط الدولية. وكان لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد قوة قوامها نحو 100 مركبة في الجفرة، بقيادة رئيس الأركان يوسف أحمد يوسف "كرجكولا". وفي نيسان/أبريل، انقسم مجلس الصحوة الثوري بقيادة موسى هلال إلى فصليين بسبب مسائل مالية - أحدهما بقيادة الأمين العام محمد بخيت "ديدوي" وتمركزت قواته في منطقة سرت، بينما الآخر كان مقره في الجفرة بقيادة القائد العام أحمد سماح. وواصل كل من حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد ومجلس الصحوة الثوري تجنيد وتدريب مقاتلين جدد، كما يمكن أن نرى على، سبيل المثال، في أشرطة الفيديو التي نشرتها المجموعتان لمراسم التخرج⁽³⁹⁾.

71 - وبالإضافة إلى هاتين الحركتين الرئيسيتين غير الموقعتين، واصلت عدة جماعات أصغر حجما، مثل قوات حركة العدالة والمساواة بقيادة عبد الله بنده، عملياتها في ليبيا مع جانب الجيش الوطني الليبي، في الجفرة بصفة رئيسية، تحت مظلة حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، في حالة بنده. وقد أعرب زعماء عدد من هذه الجماعات الصغيرة منذ شباط/فبراير للفريق مرارا عن إرادتهم الدخول في محادثات سلام مع حكومة السودان والعودة إلى السودان، لكنهم لم يحددوا بعد الطريقة والقنوات الصحيحة للتواصل مع حكومة السودان.

72 - ومن الصعب تقديم تقدير واضح لعدد المقاتلين الدارفوريين في ليبيا، حيث يصعب التحقق من المعلومات في الميدان. وعلاوة على ذلك، انضم العديد من الدارفوريين إلى الفصائل الليبية المتحاربة كأفراد، خارج نطاق الجماعات المسلحة الدارفورية (المرفق 7). وعلى عكس الحركات الموقعة، لا تتعرض الحركات غير الموقعة للضغوط لمغادرة ليبيا. وما زالت تستفيد من الحوافز التي يقدمها الجيش الوطني الليبي ولا توجد بواعث قوية تدفعها للعودة إلى دارفور.

4 - العلاقات مع الجيش الوطني الليبي

73 - على الرغم من توقيع اتفاق وقف إطلاق النار الليبي في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الذي ألزم بموجبه جميع المقاتلين الأجانب بمغادرة البلد، واصل معظم الجماعات الدارفورية في ليبيا العمل تحت قيادة الجيش الوطني الليبي. ونتيجة لاتفاق وقف إطلاق النار، طلب الجيش الوطني الليبي في نيسان/أبريل من الجماعات أن تنقل القوات التي كانت لديها في هراوة (بالقرب من سرت)، حيث كان وجودها مكشوفاً للغاية، إلى الجفرة التي تقع في منطقة أبعد.

74 - وعقدت اجتماعات اتصال بين القادة الدارفوريين الرئيسيين وضباط رفيعي المستوى من الجيش الوطني الليبي في بنغازي في عدة مناسبات في عام 2021. وواصل الجيش الوطني الليبي تسديد المدفوعات

(39) انظر www.youtube.com/watch?v=xPDeMrGqhc8.

للجماعات الرئيسية الخمس وتوفير الخدمات اللوجستية لها (حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وتجمع قوى تحرير السودان، والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، ومجلس الصحوة الثوري، وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد). وفي الفترة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس، حاول الجيش الوطني الليبي إعادة تنظيم صفوفه مع تلك الحركات الخمس، وكذلك مع جبهة التناوب والوفاق في تشاد، وهي جماعة تشادية متمردة، من خلال تحويلها إلى ست فرق متميزة تابعة للجيش الوطني الليبي (فرقة لكل جماعة). وظلت هناك شواغل إزاء عدم الانتظام في سداد المدفوعات لمعظم الجماعات وإزاء خفضها بسبب نقص العمليات في ليبيا وانعدام النشاط في صفوف الجنود في الآونة الأخيرة.

5 - التنسيق مع الإمارات العربية المتحدة

75 - وفقاً لما أفادت به مصادر مختلفة، واصل الضباط الإماراتيون في ليبيا التنسيق مع الحركات الخمس الرئيسية لتوفير الدعم المالي واللوجستي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت عدة اجتماعات في بنغازي في هذا الصدد. وبعد الانقسام الذي حدث في نيسان/أبريل في مجلس الصحوة الثوري بين فصيلي دويدوي وسماح (انظر المرفق 7)، نظم ضباط إماراتيون مشاورات مع الجانبين في بنغازي لعقد صلح بينهما، لكنها لم تكمل بالنجاح⁽⁴⁰⁾.

76 - واستضافت الإمارات العربية المتحدة على أرضها عائلات بعض القادة الدارفوريين الذين يوجد مقرهم في ليبيا، لبناء علاقات شخصية مباشرة مع هؤلاء القادة. وفي حركة جيش تحرير السودان/مني مناوي، استفاد جمعة حجار وجابر إسحاق وفيصل صالح من هذه الترتيبات.

دال - الأسلحة والذخائر

77 - ظل وجود الأسلحة والذخائر وانتشارها في دارفور يشكلان تهديدا كبيرا للأمن في المنطقة. وتلقى الفريق تأكيداً من مصادر متعددة بأن التجار الذين يزاولون نشاطهم عبر الحدود وصلوا لتوريد أنواع كثيرة من الأسلحة والذخائر إلى الأسواق المحلية في دارفور بأسعار موحدة⁽⁴¹⁾. ويشمل ذلك أسلحة نارية آلية، وقنابل صاروخية، ومسدسات، وبنادق بعيدة المدى عالية الدقة، بل وصواريخ أرض - جو.

78 - وظل وجود الأسلحة واستخدامها في معظم المناطق في دارفور بارزا في هجمات متعددة بين القبائل، وعمليات السطو المسلح، وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية. وقال قائد قاعدة شيرليت العسكرية الحدودية، المقدم علي أحمد محمود عواجة، في تصريحات له إن قوات الدعم السريع، التي تشكل مجموعة "متحرك درع الصحراء" المنتشرة على الشريط الحدودي بين السودان وليبيا ومصر، صادرت شحنة من الأسلحة والذخائر والمتفجرات قادمة من ليبيا⁽⁴²⁾. وألقي القبض على أربعة من أعضاء عصابات تجارة الأسلحة، من بينهم اثنان يحملان الجنسية الليبية، وسلموا إلى السلطات المختصة. وكانت وجهة الشحنة غير واضحة.

(40) اجتماع الفريق مع المحاورين خلال زيارة أجراها إلى السودان، حزيران/يونيه - تموز/يوليه 2021.

(41) مقابلات أجراها الفريق خلال زيارته إلى الجنية ونبالا، حزيران/يونيه - تموز/يوليه 2021.

(42) شملت الأصناف التي صودرت سيارتين و 36 بندقية، وصندوقين من القنابل اليدوية ورشاشات ثقيلة وقاذفة قنابل صاروخية وكمية كبيرة من الذخيرة.

79 - وقد أظهرت شدة الهجمات والأعمال الانتقامية داخل المجتمعات المحلية في جميع أنحاء دارفور بوضوح أن تداول الأسلحة وانتشارها يشكلان عاملا رئيسيا في تهيئة الأجواء المفضية والمحركة للنزاع لا بد من السيطرة عليه بصورة عاجلة. وسيعوق البطء الحالي في تنفيذ الأحكام العملية في الاتفاق بشكل خطير أي محاولات لإقامة رقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لدى القبائل. وما لم تعالج العوامل المسببة لحيازة جهات غير تابعة للدولة للأسلحة في دارفور معالجة سليمة، ستقاوم القبائل أي تدابير ترمي إلى تحديد الأسلحة.

80 - وفي الأشهر القليلة الماضية، بدأت بعض القبائل التي كانت في الجانب المغلوب سابقا، في ظل احتلال أراضيها ومحدودية قدرتها المسلحة، في تنظيم نفسها من أجل توفير الحماية لنفسها واجتلاب الأسلحة. واتضح ذلك جليا في غرب دارفور حيث حصلت قبيلة المساليت على العديد من الأسلحة لحماية نفسها ردا على الهجمات التي شنها عرب مسلحون على مخيمات كرندينغ في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2019، وتم لها ذلك جزئيا بفضل مساهمات الشتات. وفي جنوب دارفور، أوضح عدد من الناشئين والزعماء التقليديين في قبيلة الفور الذين التقى بهم الفريق أن مجتمعات الفور المحلية تعترم اتباع نفس المسار وتتطلع إلى شراء الأسلحة. ومحاولات المجتمعات المحلية هذه لامتلاك زمام أمنها، نتيجة لعدم قدرة جمهورية السودان على حمايتها، لا تبشر بالخير بالنسبة لاستقرار دارفور.

هاء - انتهاك الحظر المفروض على نقل الأسلحة إلى دارفور

81 - بموجب الفقرة 3 من القرار 2562 (2021)، طلب إلى حكومة السودان أن تقدم طلبات إلى اللجنة كي تنظر فيها، وكي توافق، عند الاقتضاء، موافقة مسبقة على نقل المعدات والإمدادات العسكرية إلى منطقة دارفور، لا سيما في سياق تنفيذ اتفاق جوبا للسلام. ولاحظ الفريق عدم ورود أي طلبات من هذا النوع من حكومة السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن شأن عدم الامتثال لهذا المطلب أن يشكل انتهاكا لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة.

واو - المتفجرات من مخلفات الحرب

82 - ظلت المتفجرات من مخلفات الحرب تؤثر سلبا على المجتمعات المحلية والمدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، حيث تعرض عدد منهم لانفجارات مميتة. ووقع حادث موثق في أواخر آب/أغسطس في كلبس في الجنية، غرب دارفور، حيث أصيب صبي في الحادية عشرة من عمره بجروح خطيرة عندما انفجرت قنبلة يدوية كان يلعب بها. ولا يبلغ عن العديد من الحوادث بسبب عدم إمكانية الوصول إلى السلطات والمرافق الطبية. وقدم شهود عيان في الجنية إلى الفريق صورا مختلفة لعدة متفجرات من مخلفات الحرب كان من الواضح أنها تشكل خطرا جسيما على المجتمعات المحلية.

83 - وتمشيا مع الأهداف الاستراتيجية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في دارفور، تم دمج دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في السودان في البعثة في كانون الثاني/يناير 2021 لتقديم خدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام. وتدعم الدائرة مركز السودان القومي لمكافحة الألغام في بناء القدرات المؤسسية للوفاء بالتزام البلد بموجب المادة 5 من اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، أي بجعل أراضيه خالية من الألغام بحلول نيسان/أبريل 2023، والاضطلاع بأعمال

إزالة الألغام لأغراض إنسانية⁽⁴³⁾. ووفقا لما ورد في الخطة التشغيلية للسودان للفترة 2020-2023 وما أفادت به أفرقة الرصد، تقدر المساحة الإجمالية المولثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب بـ 4,31 كيلومترات في أقاليم النيل الأزرق وجنوب دارفور وجنوب كردفان الثلاثة⁽⁴⁴⁾.

84 - ودعمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المركز القومي لمكافحة الألغام في افتتاح المركز السوداني الإقليمي للتدريب على مكافحة الألغام لأغراض إنسانية في 14 تشرين الأول/أكتوبر. ويهدف المركز القومي لمكافحة الألغام إلى تعزيز بناء القدرات في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام وتقديم المساعدة التقنية إلى المنطقة، بما في ذلك تشاد وليبيا والدول العربية، وضمان توفير تدريب أفضل لإعداد السلطات الوطنية من أجل تيسير المساعدة الإنسانية وتلبية الطلبات المتعلقة بإزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب⁽⁴⁵⁾.

سابعاً - القانون الدولي الإنساني

ألف - العنف القبلي

85 - تصاعدت التوترات القبلية طوال الفترة المشمولة بالتقرير التي اتسمت بتقلب شديد في الحالة الأمنية وبأعمال العنف التي شملت المزارعين المستقرين ومجتمعات الرعاة أو الرحل. وظلت الأسباب الجذرية للنزاعات الواردة في بروتوكولات الاتفاق قائمة ولم يتم علاجها⁽⁴⁶⁾. وذكرت مصادر محلية أن التوترات العميقة بين قبائل مختلفة أسفرت عن وقوع غارات وهجمات انتقامية أدت إلى مصرع وإصابة عدد كبير من الأشخاص، وإلحاق الضرر بالتملكات وتدميرها، ونهب الماشية، وحوادث الاختطاف. وفي خضم العنف المتزايد، حدث نزوح ثانوي للمشردين داخليا وفر عدد هائل من المدنيين إلى تشاد كلاجئين.

86 - وشهد غرب دارفور أربع موجات من العنف المميت منذ عام 2019، مما أثر على عدة محليات، بما في ذلك القبائل الموجودة على الحدود بين السودان وتشاد. وتعرى بعض الحوادث إلى الاشتباكات الدائرة بشأن الأراضي والوصول إلى الأراضي الزراعية، التي أدت إلى تأليب الرعاة ضد المزارعين وكذلك العائدين الذين يقومون بأنشطة زراعية ضد المحتلين الجدد. وفي 4 نيسان/أبريل 2021، حددت التنسيقية العمومية لمخيمات المشردين داخليا واللاجئين الجينية، ومخيم كالما للمشردين داخليا، وسرف عمرة، وتولوس، ومحلية قريبة بوصفها أشد المناطق تأثرا بانعدام الأمن مما يتسبب في وقوع ضحايا وحالات تشريد جديدة. وبحلول

(43) انظر www.unmas.org/en/programmes/sudan. تقوم دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتعبئة الأموال وإدارة أنشطة إبراء الأراضي (المسح والإزالة)، والتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة، وإجراء أنشطة مساعدة الضحايا بالتنسيق مع المركز القومي لمكافحة الألغام، وتكفل تنسيق أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام لدعم الاحتياجات الإنسانية والإنمائية واحتياجات بناء السلام. كما تقدم الدائرة المساعدة التقنية والتدريب للمركز القومي لمكافحة الألغام والمنظمات غير الحكومية الوطنية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام.

(44) انظر www.the-monitor.org/en-gb/reports/2021/sudan/impact.aspx. من المتوقع أن تزداد الكمية المسجلة للتوتير بالمتفجرات من مخلفات الحرب مع اكتمال المسح غير التقني الذي بدأ في عام 2021 ولم يتم الانتهاء منه بعد.

(45) انظر <https://unitams.unmissions.org/en/opening-regional-mine-action-training-centre-sudan-key-factor-peace-and-humanitarian-access>.

(46) على سبيل المثال البروتوكولات المتعلقة بالعدالة والمساءلة والمصالحة، والتعويض وجبر الضرر، والمشردين داخليا واللاجئين، وتمتية قطاع الرحل والرعاة في إقليم دارفور، والأرض والحوالكير.

تشرين الثاني/نوفمبر، تحسن الوضع في قريضة بسبب الوجود الدائم للشرطة. وهذا يدل على أن وجود الشرطة الكافي ومدها بكل الموارد اللازمة يمكن أن يسهم في تحسين الأمن في بعض المناطق.

87 - وشهدت مدينة الجنيينة والمناطق المجاورة لغرب دارفور اندلاع أعمال عنف على نطاق واسع وبوتيرة منتظمة منذ عام 2019. وفي نيسان/أبريل 2021، اتخذت أعمال العنف المتنامية أبعادا كارثية، حسب تقييم سلطات غرب دارفور. وأدى النزاع أيضا إلى تشريد ثانوي وتدفق اللاجئين إلى تشاد المجاورة. وقد شملت أطراف الاشتباكات ("الحمرة ضد السود"، على حد تعبير محاور مقيم في حي الجبل) مواطنين عرباً من الجنيينة ومقاتلين عرباً من دول أخرى وتشاد. وقالت مصادر محلية إن الأحداث تتخذ شكل تطهير عرقي موجه ضد قبيلة المساليت وقبائل أخرى غير عربية.

88 - وأفاد ممثل لمنظمة أطباء بلا حدود في الجنيينة بأن النزاع أسفر في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2021 عن مقتل أكثر من 150 شخصا في غرب دارفور، وإجبار 100 000 شخص على هجر منازلهم. وأدى احتمال وقوع المزيد من العنف إلى سيطرة الفرع على نفوس العديد من الناس في البداية بدرجة حالت دون عودتهم إلى قراهم، بيد أنهم أخذوا بعد أشهر في العودة وإعادة البناء⁽⁴⁷⁾.

89 - ولم تدم حالة الاطمئنان هذه طويلا، نظرا لأن المشردين داخلها علقوا مرة أخرى وسط دوامة عنف متجددة وقاتلة. وأدت الاشتباكات، التي اندلعت خلال شهري تموز/يوليه وأب/أغسطس في محليات مختلفة في غرب دارفور بسبب نزاعات على الأراضي الزراعية في بعض الحالات، إلى قتل وإصابة عدد من المشردين داخلها (من بينهم نساء وأطفال)، واغتصاب نساء وفتيات قاصرات، والتدمير الغاشم للممتلكات والسلع المنزلية، فضلا عن مزيد من حالات التشرد.

90 - وخلال تلك الفترة، أفادت المنظمة الدولية للهجرة أن 149 115 شخصا (يشكلون 30 357 أسرة معيشية) كانوا يبحثون عن مأوى في الجنيينة والقرى المحيطة بها. وأبرز تقرير المنظمة أن ما لا يقل عن 19 532 من المشردين داخلها فقدوا أمتعة شخصية ومواشي، وبلغ مجموع عدد القتلى 283 شخصا، وبلغ عدد الجرحى 650 جريحا، وتكبد 20 305 أشخاص خسائر فادحة⁽⁴⁸⁾. كما سلطت المنظمة الضوء على "شواغل بشأن التقارير التي تفيد بوقوع اعتداءات على النساء والأطفال، وكذلك على مرافق المساعدة الإنسانية في الجنيينة".

91 - وأكدت مصادر الفريق في الجنيينة، في بعض منها، هذا الطابع المقلق للاشتباكات وألقت باللوم على قوات الدعم السريع (التي اعتبرت أنها من الجنجويد) أو على "ميليشيات عربية" مختلفة. وتحدثت مصادر أخرى عن هجمات الجنجويد المنسقة في إطار حملة هجومية ذات محاور ثلاثة انطلقا من جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان. وفي 5 نيسان/أبريل 2021، قال والي غرب دارفور، محمد عبد الله الدومة، إن "ميليشيات مسلحة قادمة من تشاد ومنطقتي سرف عمرة وزالنجي هاجمت المدينة". وفي 9 نيسان/أبريل، ألقى الوالي باللائمة في مؤتمر صحفي عقده في الخرطوم على "ميليشيات عابرة للحدود" (من تشاد وليبيا) وميليشيات محلية في شمال وجنوب دارفور ووادي صالح بوسط دارفور، لكنه نفى تورط قوات الدعم السريع، مؤكدا أن الجناة هاجموا هذه القوات أيضاً.

(47) انظر www.aljazeera.com/opinions/2021/9/21/west-darfur-still-desperately-needs-humanitarian-help

(48) انظر <https://dtm.iom.int/reports/sudan—emergency-event-tracking-report-ag-geneina-west-darfur-013-part-1-2021>

92 - ومن ناحية أخرى، أشارت قوات الدعم السريع بأصابع الاتهام إلى الحركات غير الموقعة والحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال (فصيل الحلو). ورفض الحلو نفسه وآخرون من غير الموقعين هذه المزاعم باعتبار ألا أساس لها من الصحة. وفي 28 نيسان/أبريل، أعلنت قوات الدعم السريع أنها اعتقلت بعض العناصر الضالعة في أحداث الجينية، موضحة بأن الهجوم "تزامن مع قدوم الحركات المسلحة إلى دارفور". واتهم بعض المحاورين الجبهة الثالثة - تمازج (وهي حركة موقعة على الاتفاق، انظر أدناه) بالمشاركة في الهجمات التي وقعت في حي جبل وكذلك في مخيمي كرندينغ و أبو ذر للمشردين داخليا.

93 - وفي 28 نيسان/أبريل، أشار حميدتي إلى أن "مشكلة الجينية فريدة من نوعها... فهي مشكلة بين جيران... متلاصقة بيوتهم". وفي 19 أيار/مايو، وقع هجوم جديد في غايلاو (منطقة تندلتي) في غرب دارفور، أمر والي غرب دارفور بعده بحفر خندق بالقرب من الجينية "لمنع التهريب وحماية المواطنين".

94 - وفي تموز/يوليه، علم الفريق أن النزاعات بشأن الوصول إلى الأراضي الزراعية بين المشردين داخليا والمجتمعات المحلية المضيفة قد عادت إلى الظهور في شمال دارفور، وزاد من تفاقمها التنافس على الموارد المحلية الشحيحة والتغيرات في ديناميات القوة. ففي جنوب دارفور على سبيل المثال، حذر مجتمع داو المحلي أفراد قبيلة الفور في مخيمي أوتاش وكالما للمشردين داخليا من فلاحه أي أرض في المحليات.

95 - وأشارت مصادر محلية خلال اجتماعات مع الفريق جرت في تموز/يوليه في شمال دارفور إلى المخاطر التي يواجهها ملاك الأراضي الأصليون الذين يحاولون العودة إلى أراضيهم من أجل ممارسة الزراعة، في المنطقة الواقعة حول مخيم زمزم للمشردين داخليا على سبيل المثال. وأبلغ الفريق بأن بعض الرعاة الرحل ادعوا أن مناطق المشردين داخليا الأصلية قد آلت إليهم الآن لأنها تركت وأصبحت غير مأهولة. وفي بعض الحالات، أجبر المزارعون على الخضوع لـ "ترتيبات مجحفة" يسمح لهم وفقا لها بالاستفادة من الأراضي مقابل جزء من المحاصيل. وساهمت هذه الحوادث في ضعف المحاصيل، مما زاد من تفاقم الحالة الإنسانية المتدهورة بالفعل في المجتمعات المحلية المتضررة.

96 - كما وردت أنباء عن ارتكاب الرحل المسلحين اعتداءات عديدة على مشردين داخليا كانوا يمارسون أنشطة زراعية خارج المخيمات. وروى المشردون داخليا في مخيم زمزم عدة حوادث وقعت في الفترة من حزيران/يونيه إلى تموز/يوليه، بما في ذلك قتل 14 شخصا من المشردين داخليا على أيدي رحل مسلحين واغتصاب وقتل فتاة صغيرة عندما كانت تعمل في مزرعة مملوكة لأحد والديها.

97 - وتضاعفت حدة التوتر بين الرعاة والمجتمعات الزراعية في شمال دارفور وترتبت على ذلك عواقب وخيمة أثرت على مجتمعات المشردين داخليا وغيرهم من القرويين. ونفذت اعتداءات متكررة على المزارعين في مخيم زمزم للمشردين داخليا. كما هاجمت مجموعات من المسلحين قرى بالقرب من بلدة ثابت وأحرقت قرية تانغيرارا في آب/أغسطس. وقتل مزارع يبلغ من العمر 35 عاما، وأصيبت امرأة تبلغ من العمر 30 عاما وولداها بجروح قبل أن يهرب المهاجمون وبصحبتهن اثنتان من الرعاة المشردين وعدد من رؤوس الماشية. وأسفر الحادث عن تشريد ثانوي لعدة قرويين في المنطقة و "شهود عدد كبير من النساء والأطفال يهيمون في الوديان بعد الهجوم على قراهم في طويلة"⁽⁴⁹⁾.

(49) انظر www.dabangasudan.org/en/all-news/article/attacks-on-north-darfur-villages-continue-leave-three-people-dead

98 - وخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، قام سبعة رعاة عرب مسلحين قرب منطقة شنقل طوباية، في محلية طويلة، شمال دارفور، بقيادة جمالهم إلى مزارع بالقرب من مخيم نيفاشا للمشردين داخليا. ولما احتج المزارعون، أطلق الرعاة النار عليهم فأردوهم قتلى⁽⁵⁰⁾.

99 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التنسيقية العليا للرعاة في محلية جبل مون، غرب دارفور، عن مقتل 11 من الرحل وإصابة ستة آخرين عندما كان فريق بحث من الرحل يتعقب أثر جمال مسروقة، في أعقاب هجوم شنته "جماعة مسلحة". وفي حادث منفصل، قامت مجموعة كبيرة من أفراد الميليشيات المدججين بالسلاح كان أفرادها يستقلون مركبات ذات أربع عجلات ودراجات نارية ويمتطون خيولا بشن هجوم على نحو 10 قرى، إضافة إلى مخيمات للمشردين داخليا، فأحرقوها. وقتل ما لا يقل عن 10 أشخاص، وأصيب 14 شخصا بجروح. وفر الآلاف إلى شرق تشاد بحثا عن الأمان⁽⁵¹⁾.

100 - وخلال هذه الاشتباكات، استخدمت عدة أسلحة منها الرشاشات المتعددة الاستعمالات، والبنادق الهجومية الخفيفة، والأسلحة الثقيلة، وعدد من مدافع الهاون، والقذائف الصاروخية. وتفيد التقارير بأن الجناة كانوا مدعومين بـ 4 مركبات "تقنية" رباعية الدفع مزودة برشاشات مثبتة متوسطة وثقيلة الحجم ودراجات نارية يركب كل منها راكب في المقعد الخلفي لتوفير القدرة على الحركات السريعة. وأفاد برنامج الأغذية العالمي بأن عدة رصاصات طائشة دخلت مجمعه وأن قنبلتين صاروخيتين سقطتا وانفجرتا داخل مجمع البرنامج في الجنية. ورأى الفريق خلال زيارته إلى الجنية في تشرين الأول/أكتوبر 2021 آثار وبقايا إحدى القذيفتين في موقف سيارات برنامج الأغذية العالمي.

باء - حالة المشردين داخليا

101 - ظلت الحالة العامة للمشردين داخليا دون تغيير، ويرجع ذلك أساسا إلى الحالة الأمنية المتقلبة، وتكرار حوادث العنف القبلي، والتعاون المحدود من جانب حكومة السودان وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك فيما يتعلق بمسائل العودة وتنفيذ الحلول الدائمة. وتحمل المشردون داخليا والمزارعون الموسميون العائدون وطأة الهجمات والاشتباكات مع قوات الأمن واعتداءات العناصر المسلحة من مجتمعات الرحل.

102 - وكما هو معتاد، قام المزارعون خلال موسم الأمطار الممتد من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه بزراعة أراضيهم استعدادا للموسم الزراعي، غير أن التناقص على الموارد الشحيحة المقترن بحركة الرحل أدى إلى موجات من العنف. وكانت من بين النزاعات التي حظيت في الآونة الأخيرة بأوسع تغطية إعلامية الحوادث الخطيرة التي وقعت في غرب دارفور، في جبل مون وكيرينيك ومورني. وتلقى الفريق تقارير متناقضة عن العوامل التي أدت إلى اندلاع هذه النزاعات، ولكن الأنماط كانت متشابهة. حيث انخرطت مجتمعات الرعاة في ما اعتبرته انتقاما لقتل أقاربها ونهب الجمال (مثلما حدث في جبل مون). بينما اعتبر المزارعون، ولا سيما المشردون داخليا، هذه الأحداث امتداداً لهجمات "الجنجويد".

(50) انظر www.dabangasudan.org/en/all-news/article/darfur-gunmen-see-coup-as-a-license-to-resume-attacks

(51) انظر www.dabangasudan.org/en/all-news/article/west-darfur-violence-leaves-at-least-21-dead-thousands-displaced

103 - وأشار تقرير لمفوضية شؤون اللاجئين صدر في 7 كانون الأول/ديسمبر إلى أن عام 2021 شهد الإبلاغ عن وقوع أكثر من 200 حادث عنف في منطقة دارفور، مما أدى إلى حدوث حالات تشرد جديدة. وعلاوة على ذلك، فر ما يقرب من 10 000 شخص من موجة من العنف القبلي في محلية جبل مون بولاية غرب دارفور، ولجأ أكثر من 2 000 إلى تشاد المجاورة كان معظمهم من النساء والأطفال⁽⁵²⁾.

104 - وعموماً، فإن الحالة الإنسانية مزرية ولم تقدم أي ولاية في دارفور ما يكفي من المعونة الإنسانية (إن كانت قد قدمت أصلاً) في المناطق المتضررة من النزاع. وما زال المشردون داخليا وعدة مجتمعات مضيقة لا يحصلون على ما يكفي من الإمدادات الغذائية، والرعاية الصحية، وخدمات الصرف الصحي، وإمدادات المياه.

105 - وتعرض المشردون داخليا أيضا لعنف جانبي بسبب الاقتتال الداخلي بين أعضاء حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد أو القتال بين المتمردين والقوات التابعة لحكومة السودان. فعلى سبيل المثال، في أعقاب اشتباكات وقعت بين حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد والقوات المسلحة السودانية بقيادة العقيد الفوكا بالقرب من مخيم سرتوني للمشردين داخليا، أفادت مصادر محلية بأن رجال الفوكا هاجموا المخيم في الفترة من 17 إلى 18 تموز/يوليه، وادعت أن المشردين داخليا كانوا يدعمون المتمردين. وقتل 17 من المشردين داخليا كان من بينهم خمسة أطفال وسبع نساء وخمسة رجال، وأصيب تسعة على الأقل بجروح، منهم طفلان وسبع نساء. واستهدف المخيم بالقصف المدفعي. ونهبت المتاجر وأحرقت عدة منازل. وتسبب هذا الحادث في تشريد عدة آلاف من المشردين داخليا تشريدا ثانويا. وظل معظمهم في العراء دون أي مأوى. وفي أعقاب الحادث، دعا محتجون حكومة الولاية إلى معالجة الشواغل الأمنية والشواغل المتعلقة بالمساعدة الإنسانية والحماية في مخيم سرتوني وغيره من المخيمات على وجه السرعة⁽⁵³⁾.

106 - وأشارت تقارير واردة من موظفي الحماية المحليين ووسائل الإعلام إلى أن أربعة أطفال دون سن الثامنة لقوا حتفهم في 3 آب/أغسطس أو نحو ذلك التاريخ بعد أن ظلوا في العراء مع أسرهم لمدة تقرب من خمسة أيام. ولم تصلهم خلال تلك الفترة أي مساعدات إنسانية، بما في ذلك المياه والغذاء أو المأوى المناسب، في أعقاب هجوم شن على قريتهم في طويلة، شمال دارفور⁽⁵⁴⁾.

107 - وتؤثر الاشتباكات الجارية في أجزاء مختلفة من دارفور تأثيرا سلبيا على النساء والأطفال. وتتوق النساء في دارفور إلى استعادة السلام حتى يتمكن من إعادة بناء حياتهن بأمان وكرامة.

جيم - العنف الجنسي المتصل بالنزاعات

108 - أفادت مصادر محلية، وكذلك وسائل الإعلام، ووقوع عدة حالات اغتصاب للنساء والفتيات اللائي ما يزلن يتحملن وطأة النزاعات ويتعرضن بشدة لويلات العنف الجنسي. فقد تعرضت فتيات لا تتجاوز أعمارهن 10 سنين للاغتصاب الجماعي أثناء اعتداءات وقعت على منازلهن ومزارعهن، بينما تعرضت أخريات للاعتداء البدني والجنسي أثناء انخراطهن في أنشطة كسب العيش.

(52) انظر www.unhcr.org/news/briefing/2021/12/61af220d4/darfur-clashes-displace-thousands.html.

(53) انظر www.dabangasudan.org/en/all-news/article/hundreds-protest-deadly-attack-on-north-darfur-s-displaced.

(54) انظر <https://allafrica.com/stories/202108050692.html>.

109 - وكثيرا ما استهدفت قوات منتمية إلى مختلف فصائل جيش تحرير السودان النساء من الفصائل المعارضة بالتحرش والاعتصاب أحيانا. كما تم تحديد هوية أفراد أمن تابعين لحكومة السودان ارتكبوا أيضا حوادث اغتصاب. وأبلغ عن ثلاث حالات اغتصاب تعرض لها المشردون داخليا في محيط مخيم أوتاش في الفترة من 13 إلى 22 حزيران/يونيه، رغم وجود قوات الأمن في مكان قريب. وأبلغ الفريق بأن ثلاث نساء تتراوح أعمارهن بين 17 و 27 سنة وامرأة رابعة في أواخر الثلاثينات تعرضن في وقت سابق من هذا العام (دون تحديد الفترة) للاعتداء والاعتصاب على أيدي رعاة عرب في قرية أم هشابة، شمال دارفور. كما طعنت إحدى هؤلاء الضحايا الأربع في مهبلها بألة حادة.

110 - وفي 11 تموز/يوليه، التقى الفريق باثنتين من ضحايا الاعتصاب، تبلمان من العمر 10 سنوات و 11 سنة، كانت كل منهما برفقة ولي أمرها في مستشفى نيالا. وكانت الفتاة البالغة من العمر 10 سنوات قد تعرضت للاعتداء والاعتصاب في اليوم السابق بينما كانت في طريقها إلى المزرعة في بليل (شرق نيالا) على يد رجل كان يرتدي زي الشرطة. وادعى ولي أمرها أن ما لا يقل عن عشر حالات اغتصاب تحدث كل عام خلال موسم الزراعة في المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، ومعظمها يرتكبه رجال يرتدون الزي الرسمي ويحملون أسلحة، ولكن الضحايا لا يجدن سبيلا إلى العدالة عندما يتم إبلاغ الشرطة بالحالات. وناشد حكومة السودان إرسال قوات حماية إلى مجتمعاتهم المحلية خلال موسم الأمطار للتصدي لحالات الاعتصاب والقتل.

111 - وفي المستشفى أيضا، أبلغت فتاة تبلغ من العمر 16 عاما الفريق بأنها تعرضت للاعتصاب على يد جندي وأن لها طفل عمره 18 شهرا أنجبته من حمل ناتج عن هذا الاعتصاب. وادعت أنها أبلغت الشرطة بالحادثة وتعرفت على الجاني، ورغم ذلك لم يتخذ أي إجراء للقبض عليه قبل فراره من المنطقة.

112 - ووفقا لما ذكره أحد موظفي الحماية المحليين، تم توثيق ما لا يقل عن 30 حالة اغتصاب في شمال دارفور في الفترة الواقعة بين شهري تموز/يوليه وأب/أغسطس، بما في ذلك الاعتصاب الجماعي لفتيات قاصرات أثناء اعتداءات عنيفة ضد مزارعين في كوكلي والمحليات المجاورة. وكان من بين الضحايا شقيقتان عمر إحداهما 12 عاما والأخرى 10 أعوام وامرأة تبلغ من العمر 26 عاما. وقد أبلغت إدارة شرطة كيرينيك بهذه الحوادث، ولكن لم يتخذ أي إجراء.

113 - كما أفادت وسائل الإعلام بأن مسلحين اغتصبوا فتاة خلال هجوم على منطقة كوشني في محلية طويلة في شمال دارفور في 24 آب/أغسطس. وتعرض القرويون للضرب، ونهبت الحيوانات على أيدي "عشرات المسلحين الذين كانوا يمتطون ظهور الإبل ويركبون الدراجات النارية وهم يرتدون الزي العسكري والكدامول (لفاع يغطي الوجه)"⁽⁵⁵⁾. وفي كانون الأول/ديسمبر، تعرضت فتاتان للاغتصاب الجماعي في حادثين منفصلين في المنطقة الواقعة جنوب الفاشر، عاصمة شمال دارفور، وفقا لمصادر محلية. وظل تحديد هوية الجناة يشكل تحديا للعديد من الضحايا، ولا سيما ضحايا العنف الجنسي.

114 - وتشكل عمليات الاعتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي في دارفور انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

(55) <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/armed-men-attack-seven-villages-in-north-darfur-s-tawila>

الشكل الرابع

صور ضحايا العنف والعنف الجنسي في وحدة تارني الإدارية في محلية طويلة أثناء وقفة احتجاجية أمام مباني أمانة حكومة شمال دارفور في الفاشر في 12 أيلول/سبتمبر



(الصورة: راديو دبانغا)

115 - وخلال اجتماعات عقدت مع الفريق في وقت سابق من هذا العام، سجلت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل تقدماً على الصعيد الوطني، ولكنها لاحظت أن هناك تحديات كبيرة تظل قائمة في دارفور نتيجة نقص الموارد والوعي. فعلى سبيل المثال، توقفت محاكمة ثلاثة جنود اغتصبوا فتاة تبلغ من العمر 16 عاماً في مخيم كرتدينغ للمشردين داخليا (الجنينة) بعد أن أخرج جميع موظفي الادعاء من المحلية.

116 - وبالإضافة إلى الضغوط الاجتماعية الأخرى وغيرها من الضغوط الاقتصادية، فإن ضحايا العنف الجنسي والجنساني في حاجة ماسة إلى الدعم النفسي والاجتماعي، و علاج الصدمات النفسية، والدعم الطبي، ولكنهم لا يجدون الوسائل التي تمكنهم من الاستفادة من هذه الخدمات حتى لو كان أي منها متوفراً. ويحول الخوف من الوصم وغيره من الشواغل دون أن يتحدث الضحايا عما تعرضوا له. وتشكل حالات الأطفال المولودين نتيجة للاغتصاب إحدى المحرمات الكبرى ووصمة عار إضافية يوسم بها الضحايا. ويؤدي انعدام المساواة إلى إدامة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات اللاتي يعتقد الكثير منهن أنهن لن يحصلن على العدالة، ويعلنن ذلك بهيمنة الهياكل الذكورية وغياب أجهزة إنفاذ القانون ونظم قضائية تعمل بشكل جيد في المحليات التي يقطن فيها.

117 - ومع استمرار تزايد الثغرات في مجال الحماية، يرى الفريق أن التنفيذ الفعال لخطة العمل الوطنية لمكافحة العنف الجنسي والجنساني والخطة الوطنية لحماية المدنيين يفترض أن يجعل منهما أداتين ناجعتين لتعزيز حماية النساء والفتيات في دارفور.

دال - الحالة في جبل مرة

118 - أدت الاشتباكات السائدة بين فصائل حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في مناطق شرقي وغربي جبل مرة على التوالي إلى بيئة أمنية متقلبة كان لها أثر سلبي على السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وذكرت سلطات حكومة السودان أن الاشتباكات نشبت في المقام الأول في أماكن أطلقت عليها

حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد اسم "المناطق المحررة"، وأن قواتها لم تتمكن من الذهاب إلى هناك لتجنب انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرمته مع الحركة.

119 - وعلى الرغم من انخفاض حدة الاقتتال صلب الحركة في الآونة الأخيرة، فإن المدنيين المحليين المتهمين بدعم الفصيل المنافس ما زالوا يتعرضون للمضايقة والترهيب من جانب المقاتلين. فعلى سبيل المثال، أفادت مصادر محلية بأن بعض المدنيين لم يتمكنوا من ممارسة الزراعة في بعض المناطق الواقعة شرق فينا خوفاً من التعرض لهجمات يشنها عليهم مقاتلو ذو النون. وأكدت جماعات حقوق الإنسان المحلية أيضاً أن بعض المدنيين، ولا سيما التجار، ما زالوا يتعرضون للمضايقات وأحياناً الاحتجاز غير القانوني من قبل قوات الأمن، في المناطق الواقعة تحت سيطرة حكومة السودان والمتاخمة لمناطق نفوذ حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، بدعوى أنهم يؤيدونها.

120 - وعلاوة على ذلك، استمرت الهجمات التي تشنها الميليشيات العربية على قرى قبائل الفور الواقعة على أطراف جبل مرة. وفي اجتماع عقد في مخيم أوتاش للمشردين داخلياً مع المدنيين الذين شردتهم الهجمات في الأشهر الأخيرة، جمع الفريق معلومات تفيد بأن بعض الجماعات المسلحة المجهولة الهوية من العرب المسلحين هاجمت ونهبت قرى بيرتا (تشرين الثاني/نوفمبر 2020)، وقلوغا (آذار/مارس 2021)، وديو (نيسان/أبريل 2021)، وروكونا (أيار/مايو 2021). وفي كل هجمة من هذه الهجمات، قُتل عدة قرويين، واغتُصبت بعض النساء، وفقاً لقرويين نازحين.

121 - وفي الفترة من 11 إلى 13 آب/أغسطس، أُبلغ عن وقوع اشتباكات مسلحة في شمال دارفور بين عناصر حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد والقوات المسلحة السودانية في مواقع وقواعد مختلفة في محلية سرتوني، بما في ذلك كوبي وبولي وكافورو وبردي. وأفيد بأن 27 فرداً من أفراد القوات المسلحة السودانية قُتلوا نتيجة لذلك. وأُبلغ أيضاً عن نشوب نزاعات مسلحة في الفترة من 11 إلى 13 آب/أغسطس في وسط دارفور بين عناصر الحركة والقوات المسلحة السودانية في روفاتا بالقرب من روكرو. وأفيد بأن 9 من أفراد القوات المسلحة السودانية قُتلوا نتيجة لذلك.

122 - وأبلغ محاورون الفريق بأن الاشتباكات نشبت أساساً بين قوات تابعة للقوات المسلحة السودانية تحت إمرة القائد الصادق الفوكا وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد بقيادة القائد العام قدورة. وأبلغ الوالي الفريق بأن قدورة قد حافظ منذ وقوع الاشتباكات على وقف إطلاق النار وسمح بتدفق المساعدات الإنسانية في منطقة جبل مرة التي تسيطر عليها حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد.

هاء - الحلول الدائمة

123 - ينص اتفاق جوبا للسلام على إيجاد حلول دائمة ينبغي أن تحقق سلاماً دائماً وتعالج الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور. فالاعتداءات على العائدين التي سلط عليها الضوء أعلاه والخدمات الأساسية المنعدمة في مناطق المنشأ يفسران عدم عودة المشردين داخلياً واللاجئين بشكل مكثف ودائم إلى مناطق معينة. إلا أن بعض سلطات حكومة السودان تنكر ذلك. فعلى سبيل المثال، ذكر أحد المحاورين من جنوب دارفور للفريق أن 500 000 شخص من أصل 800 000 شخص من المشردين داخلياً في الولاية عادوا في عام 2021 إلى مناطقهم، وهو ادعاء تناقضه ملاحظات الفريق وجميع المصادر الأخرى (فعلى سبيل المثال، وفقاً لمفوضية شؤون اللاجئين، سُجل أكثر من 11 000 شخص من المشردين حديثاً في جنوب

دارفور في الشهرين الأولين من عام 2021 بسبب النزاعات المسلحة أو العنف القبلي، مقارنة بما عدده 20 000 مشرد في عام 2020 بأكمله⁽⁵⁶⁾.

124 - وفي روكرو، شمال جبل مرة، أنهت المجتمعات المحلية والسلطات المحلية حلقات العمل التي بدأت في أواخر عام 2020 لبناء قدرة المجتمعات المحلية على المشاركة بفعالية في إيجاد الحلول الدائمة للمشردين داخليا والعائدين والمجتمعات المضيفة والتخطيط لها. وكان من بين مقترحاتها الرئيسية أيضا ضرورة إنشاء لجنة محلية للمصالحة وتسوية النزاعات، وإدخال تحسينات على الحالة الأمنية، وعلى الخدمات الزراعية والبيطرية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لضمان استمرار عمليات العودة في مختلف المجتمعات المحلية. وذكرت مصادر محلية أنه لم يتخذ أي إجراء ملموس منذ حلقة عملها الأخيرة، وعلى الرغم من تعهدات حكومة السودان بدعم المبادرات. ويتوقع الفريق أن يبدأ تنفيذ الحلول الدائمة حالما يتم الانتهاء من وضع الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بإيجاد حلول للمشردين داخليا والعائدين واللاجئين والمجتمعات المضيفة في صيغتها النهائية.

واو - حماية المدنيين

125 - ظلت الشواغل بشأن حماية المدنيين مؤرقة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي أوائل العام، أعلنت السلطات حالة الطوارئ في غرب وشمال وجنوب دارفور بسبب انعدام الأمن والمضايقات والترهيب والعنف بلا قيود من قبل الميليشيات المسلحة في الأسواق والمناطق العامة الأخرى، في القرى ومجتمعات المشردين داخليا. وتؤدي تركيبة سامة من الجرائم المتزايدة وتفاقم انعدام الأمن والعنف القبلي إلى زيادة حدة الشواغل المتعلقة بالحماية في دارفور.

126 - وفي حزيران/يونيه 2020، أعلنت الحكومة الانتقالية عن الخطة الوطنية لحماية المدنيين وشددت على تصميمها على تنفيذ الخطة وتحمل المسؤولية الكاملة عن حماية مواطنيها. وفي حين اتخذت بعض التدابير من أجل التصدي لموجة الاشتباكات في مختلف أنحاء دارفور، بما في ذلك نشر قوات درع السلام، فقد قدر الفريق أن معظم الاستجابات كانت بطيئة.

127 - وقد كانت قدرة حكومة السودان على توقع اندلاع العنف والتصدي له محل انتقادات واسعة النطاق. وكما كان الحال في الحوادث السابقة التي وقعت في الجنية، لم تتدخل السلطات بسرعة خلال الاشتباكات على الرغم من وجود عناصر الأمن التابعة للدولة بالقرب من مخيم المشردين داخليا. وكان الحاكم، في حديثه إلى الصحافة في 8 نيسان/أبريل، صريحا في انتقاده لرد الحكومة عندما قال إنه "لم تذهب أي قوة عسكرية إلى غرب دارفور، ولا يمكن للقوة هناك أن تصد أي هجوم". وخلال أسبوع 29 نيسان/أبريل، نشرت الحكومة قوة قوامها 2 000 فرد من القوات المسلحة السودانية والشرطة الاحتياطية المركزية، بعد أسابيع من القتال والعنف الجماعي أسفرت عن وقوع إصابات وخسائر في الأرواح وعمليات تدمير عشوائي ونهب. واضطر آلاف الأشخاص للتشرد ثانية واللجوء إلى تشاد المجاورة⁽⁵⁷⁾. وفي 3 أيار/مايو، أشارت لجنة ضحايا

(56) اجتماع الفريق مع مفوضية شؤون اللاجئين، جنوب دارفور.

(57) انظر <https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-conflict-flash-update-18-west-darfur-29-april-2021> enar

الجنية إلى عجز القوات النظامية السودانية عن حماية المدنيين واتهمت بعض أفراد هذه القوات بالتورط في الهجمات⁽⁵⁸⁾.

128 - ولا تزال ثمة مخاوف كبيرة بشأن قضايا حماية المدنيين على الرغم مما أظهرته حكومة السودان من بعض الالتزام بتحسين الأمن، مثل برامج الخفارة المجتمعية التي بدأتها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بما في ذلك في مخيمي كالما وزمزم للمشردين داخليا، والتي أشادت بها بعض المجتمعات المحلية كخيارات قابلة للتطبيق من أجل تسوية النزاعات البسيطة.

129 - ويجري العمل على وضع برامج تدريبية وفقا لحكومة السودان، وستشارك فرق نسائية في أنشطة تهدف إلى حماية المرأة بما في ذلك التصدي للعنف الجنسي. ولم ينجح الفريق في محاولاته تأكيد حالة هذه المبادرات مع ممثلي حكومة السودان.

130 - ولم تركز سياسات حكومة السودان ومبادراتها بشأن دارفور تقدما، بما في ذلك ما يتعلق بالتنفيذ الكامل والفعال للترتيبات الأمنية بموجب اتفاق جوبا للسلام. وقد أدى تزايد وجود الأسلحة والذخائر (واستخدامها) إلى ارتفاع عدد الحوادث المتصلة بالإجرام والأمن. أما التدابير الأمنية المتخذة فتقوم في المقام الأول على رد الفعل، والمليشيات العربية المسلحة ومؤيديها ما انفكوا يهاجمون المدنيين وينهبونهم ويقتلونهم ويغتصبونهم ويخضعونهم للاختفاء القسري.

131 - وعلى الرغم من المناطق الساخنة المعروفة حول دارفور والاستخبارات الأمنية الرفيعة المستوى، لا يبدو أنه يتم اتخاذ تدابير كافية لمنع الاشتباكات خلال المواسم الزراعية. فعلى سبيل المثال، ووفقا لمصادر إعلامية، قوبل المزارعون في شمال دارفور من مخيم زمزم للمشردين داخليا الذين كانوا قد ذهبوا للعمل في مزارعهم في كولفي في نهاية تموز/يوليه بمقاومة عنيفة من القبائل العربية التي استقرت في الأرض. وأفيد بأن قوات الأمن المنتشرة لم تتمكن من طرد الميليشيات من القرى، وأعقب ذلك عدة هجمات عنيفة⁽⁵⁹⁾. وهرب الضحايا بعد أن عمدت الميليشيات إلى ضربهم وإطلاق النار عليهم وتمزيق خيامهم أيضا. وأسفرت هذه الحوادث عن عمليات قتل وتشريد بعض المشردين داخليا للمرة الثانية وأعمال نهب. وفصل خمسة أطفال عن أسرهم. وأبلغ عن وقوع حوادث عنف جنسي مرتبط بالنزاعات⁽⁶⁰⁾.

132 - وشكلت لجنة أمن الولاية قوة مشتركة تضم الجماعات المسلحة الموقعة لتأمين المناطق الزراعية وتوفير الأمن وحماية المدنيين في منطقة كولفي. وفي مناسبات مختلفة، أوقعت جماعة مسلحة مجهولة الهوية في كمين القوة التي ضمت القوات المسلحة السودانية وقوات الشرطة السودانية وقوات الدعم السريع واحتياطي القوات المسلحة السودانية وقوات تجمع قوى تحرير السودان فضلا عن قوة احتياطية تابعة للتجمع، مما أسفر عن مقتل سبعة أشخاص وإصابة عدة أشخاص في صفوف القوات المشتركة⁽⁶¹⁾.

(58) انظر www.dabangasudan.org/en/all-news/article/west-darfur-victims-committee-calls-on-sudan-govt-and-un-to-protect-civilians

(59) انظر www.dabangasudan.org/en/all-news/article/violence-continues-as-occupying-militants-refuse-to-leave-north-darfur-farms

(60) انظر www.dabangasudan.org/en/all-news/article/armed-men-attack-seven-villages-in-north-darfur-s-tawila

(61) انظر www.dabangasudan.org/en/all-news/article/north-darfur-violence-rebels-ambushed-high-level-delegation-arrives-in-el-fasher

وقد أظهرت الحوادث المذكورة أعلاه بوضوح هشاشة الحالة الأمنية في دارفور وقدره الجماعات المسلحة على شن هجمات معقدة، بما في ذلك ضد القوات الحكومية.

133 - وفي خضم التقارير التي أفادت بأن قوات الأمن التي أرسلتها الحكومة في البداية لاحتواء الوضع في كولفي قد سحبت في أعقاب الهجوم على القوات المشتركة، تظاهر عشرات الأشخاص في الفاشر في 9 آب/أغسطس أمام مقر إقامة والي شمال دارفور مطالبين بحماية المزارعين. وعلاوة على ذلك، انتقدت المجتمعات المحلية في جميع أنحاء دارفور السلطات السودانية لفشلها في تنفيذ الترتيبات الأمنية على النحو المنصوص عليه في اتفاق جوبا للسلام، زاعمة أن التنفيذ السريع والفعال سيُسهم في كبح العنف وغيره من الحوادث المتصلة بالأمن. وخلال اجتماع وساطة عقب الهجمات المميتة التي وقعت في كولفي في آب/أغسطس، قال الفريق سليمان صندل، الأمين السياسي لحركة العدل والمساواة ونائب رئيس اللجنة العسكرية العليا المشتركة للترتيبات الأمنية، إن "الهجمات الأخيرة تسلط الضوء على الحاجة إلى تنفيذ الترتيبات الأمنية وتشكيل قوة مشتركة في دارفور"⁽⁶²⁾.

134 - وفي مواجهة الجماعات المدججة بالسلاح، لا تملك الشرطة المدنية القدرة أو الموارد اللازمة لإنفاذ القانون وفرض النظام. ويزداد أفراد الميليشيات وغيرهم من الجناة جرأة بسبب انعدام المساءلة. ففي 14 أيار/مايو 2021، قتل تجار مخدرات مجهولون 14 عنصرا من عناصر الشرطة وجرحوا 11 آخرين خلال تبادل لإطلاق النار في سونغو، بمحلية الردوم في نيالا، جنوب دارفور⁽⁶³⁾. وقد ازدادت الحوادث الأمنية، في حين أن السياسات والقواعد التي وضعت - مثل نزع سلاح المدنيين وحظر الدراجات النارية في مناطق معينة وحمل الأسلحة - يتم تجاهلها علنا دون أي تبعات.

135 - وفي 5 آب/أغسطس، أعرب وزير الدفاع، اللواء ياسين إبراهيم، في بيان صحفي، عن قلقه إزاء الانتهاكات الأمنية التي يرتكبها العسكريون وتزايد ظاهرة استغلال الزي العسكري لارتكاب جرائم من قبل القوات النظامية والأجهزة الأمنية والحركات المسلحة. وفي أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر، قرر المجلس الأعلى المشترك للترتيبات الأمنية في الخرطوم تشكيل فرقة عمل مشتركة جديدة لاحتواء العنف المتزايد في دارفور.

زاي - العدالة والمساءلة

136 - "لا سلام بدون عدالة" هذا هو النداء الصارخ الذي رده العديد من سكان دارفور. ولا يمكن المبالغة في التشديد على ضرورة عمليات المساءلة الفعالة التي تركز على الضحايا لتعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي، وتعزيز الحوار من أجل تحقيق المصالحة وإحلال سلام دائم. وإلى جانب تدابير المساءلة، تستدعي الحاجة منح تعويضات تركز على الضحايا.

(62) انظر - www.dabangasudan.org/en/all-news/article/darfur-displaced-we-are-willing-to-return-if-security-and-protection-are-in-place

(63) انظر - www.darfur24.com/en/2021/05/14/over-10-policemen-killed-in-shootout-with-drug-traffickers-in-south-darfur

137 - وفي أعقاب مذبحه مخيم كرندينغ للمشردين داخليا في غرب دارفور في الفترة بين 29 و 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، استمرت الدعوات إلى إجراء تحقيقات في تلك الهجمات الفتاكة⁽⁶⁴⁾. وفي كانون الثاني/يناير 2020، أنشئت لجنة للتحقيق في الهجوم الذي وقع في مخيم كرندينغ، وأحال المدعون العامون 33 من الجناة المزعومين للمحاكمة. واندلعت هجمات متجددة في الجينة في كانون الأول/ديسمبر 2021، تذكر بالحوادث السابقة. وبالمثل، لم يجر في كثير من الأحيان التعجيل بالتحقيق في أعمال العنف الجنسي والاعتصاب ضد النساء والفتيات.

138 - إن تقاعس حكومة السودان عن التحقيق في اندلاع أعمال العنف من أي نوع أو شدة ومحاسبة الجناة يشجع الآخرين على التصرف دون عقاب. لذا يتعين تنفيذ الأحكام الواردة في الاتفاق والمتعلقة بالعدالة والمساءلة دون تأخير.

ثامنا - حظر السفر وتجميد الأصول

139 - واصل الفريق رصد تنفيذ الدول الأعضاء لتدابير تجميد الأصول وحظر السفر المفروضة في الفقرتين الفرعيتين 3 (د) و (هـ) من قرار مجلس الأمن 1591 (2005)، وقد وجه رسائل إلى الدول الأعضاء المعنية طالبا الحصول على معلومات بشأن هذه المسألة.

ألف - التنفيذ من قبل حكومة السودان والدول الأخرى

140 - لم يسبق أن قدمت حكومة السودان تقارير عن التنفيذ إلى الفريق فيما يتعلق بحظر السفر وتجميد الأصول. ففي السنوات السابقة، طلب الفريق من حكومة السودان تقديم معلومات مستكملة عن تنفيذ تدابير تجميد الأصول. بيد أن حكومة السودان لم ترد. وكان فردان من الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات، هما جعفر محمد الحسن (الرقم المرجعي الدائم: SDi.001) وموسى هلال عبد الله النسيم (الرقم المرجعي الدائم: SDi.002) موجودين في السودان. وكان موسى هلال محتجزا لدى حكومة السودان لأكثر من ثلاث سنوات قبل إطلاق سراحه في آذار/مارس 2021.

141 - وسافر موسى هلال إلى تشاد في الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل 2021 كعضو في وفد حكومة السودان الرسمي لتقديم التعازي إثر وفاة الرئيس السابق إدريس ديبي. ويشكل سفر هلال إلى تشاد انتهاكا لأحكام حظر السفر المفروضة بموجب الفقرة 3 (د) من قرار مجلس الأمن 1591 (2005). وطلب الفريق في رسالة مؤرخة 20 أيار/مايو 2021 من حكومة السودان ردا على هذا الانتهاك لحظر السفر. وطلبت الرسالة أيضا إلى حكومة السودان إطلاع الفريق على الخطوات المتخذة لتحديد الأصول الموجودة بحوزة هلال وتجميدها. ولم يتلق الفريق بعد ردا من السودان.

142 - وأفاد الفريق في تقريره السابق بأن موسى هلال باع في عام 2016⁽⁶⁵⁾ أحد ممتلكاته في الخرطوم بمبلغ 27 مليون جنيه سوداني وأن موسى هلال كان معه جزء من تلك الأموال أثناء اعتقاله في عام 2017 وأن الكيانات الحكومية كانت على علم بوجود الأموال. وخلال الاجتماع مع الفريق، أكد موسى هلال بيع العقار وأن جزءا من الأموال كان معه عندما اعتقلته القوات الحكومية. وذكر موسى

(64) انظر www.ecoi.net/en/document/2023991.html.

(65) S/2021/40، الفقرة 137.

هلال أن القوات الحكومية حجزت هذه الأموال. وإلى جانب الأموال، استولت الجهة المعتقلة أيضا على القطع الأثرية القيمة والهدايا والأموال الموروثة والثروة الحيوانية التي يملكها موسى هلال وأسرته. ولم تبلغ حكومة السودان اللجنة أو الفريق بهذه الواقعة. ومن شأن هذا الفعل أن يشكل انتهاكا لتدابير تجميد الأصول المبينة في الفقرة 3 (هـ) من قرار مجلس الأمن 1591 (2005).

143 - أما جعفر محمد الحسن فهو ضابط متقاعد في الجيش يقال إنه يتلقى مبلغا من المال مقابل تأجير جزء من منزله. ولم تطلب حكومة السودان من اللجنة إعفاء من تجميد الأصول فيما يتعلق بمدفوعات هذا الإيجار، ولم تحصل منها كذلك على هذا الإعفاء.

144 - ويبدو أن حكومة السودان لم تتخذ أي خطوات ملموسة لتنفيذ أحكام حظر السفر وتجميد الأصول بموجب القرار 1591 (2005). وطلب الفريق إلى حكومة تشاد في الأعوام 2018 و 2019 و 2020 النظر في حالات محددة لانتهاكات محتملة لحظر السفر المفروض على موسى هلال وجبريل عبد الكريم إبراهيم مايو (الرقم المرجعي الدائم: SDi.004) فيما يتعلق بزيارتهما إلى تشاد خلال الفترة 2011-2014. ولم يتلق الفريق أي رد.

145 - وفي ضوء المعلومات الجديدة عن سفر هلال إلى تشاد في نيسان/أبريل 2021، التمس الفريق في رسالة مؤرخة 25 أيار/مايو 2021 تأكيدا من حكومة تشاد بشأن السفر المذكور وتفصيله. ولم يتلق الفريق أي رد.

باء - طلب معلومات إضافية عن شخصين مدرجين في القائمة

146 - استجابة لطلب حكومة السودان رفع اسمي الفردين المدرجين في القائمة، كلفت اللجنة الفريق بتقديم معلومات مستكملة عن جعفر محمد الحسن (الرقم المرجعي الدائم: SDi.001) وجبريل عبد الكريم إبراهيم مايو (الرقم المرجعي الدائم: SDi.004). وقدم الفريق إلى اللجنة المعلومات المستكملة المتعلقة بجبريل عبد الكريم إبراهيم مايو وجعفر محمد الحسن.

147 - ويسرت حكومة السودان اجتماع الفريق مع جعفر محمد الحسن في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وتعاون جعفر محمد الحسن في هذا الاجتماع الذي عقد في بيئة مواتية وبناءة وأجاب على الاستفسارات بصراحة بما في ذلك عن ممتلكاته وسفره ومشاكله المالية والشخصية والأسرية. وناقش المسائل المتعلقة بخدمته العسكرية في دارفور والنقاعد المبكر من الخدمة العسكرية، وقال إنه لم يشارك منذ تقاعده في أي نشاط سياسي أو عسكري. ودفع بأن التهم التي عوقب بسببها لا تعكس الفهم الصحيح لقيادة العمليات أو الحالة على الأرض وأنه لم يُمنح أي فرصة للدفاع عن نفسه. ووفقا لما صرح به، فإن الإدراج في القائمة والجزاءات المفروضة عليه في عام 2006 والمستمرة في عام 2021، على الرغم من تقاعده في عام 2010 غير عادلة على الإطلاق وتشكل إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية المكفولة له. وزعم أن إدراجه في القائمة، إضافة إلى تجميد الأصول وحظر السفر، هي جزاءات جلبت له ولأسرته المعاناة والمصاعب وحالت دون أن يعيش بكرامة.

148 - واستفسر موسى هلال، خلال اجتماعاته مع الفريق في الخرطوم في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر 2021، عن تدابير الجزاءات التي فرضت عليه وإجراءات التقدم بطلب للحصول على إعفاء من حظر السفر، مشيرا إلى احتياجه السفر إلى الخارج لأسباب طبية. وذكر أنه كان على مدى سنوات عديدة

معارضاً للحكومة في الخرطوم حيث كان يعمل من أجل السلام والمصالحة والديمقراطية جنبا إلى جنب مع الحركات الأخرى. وبالإضافة إلى الأسباب الطبية، هو يحتاج إلى السفر إلى تشاد والنيجر "للقاء أهاليه وتحقيق المصالحة والسلام". ووفقاً لما قاله، فإن الجزاءات المطولة هي إنكار لحقوق الإنسان المكفولة له.

تاسعا - تمويل الجماعات المسلحة الدarfورية

149 - على الرغم من التوقيع على اتفاق جوبا للسلام، لا تزال ليبيا تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات الموقّعة على الاتفاق. فمعظم الجماعات المسلحة الدarfورية موجودة في ليبيا وتستفيد من الفرص التي أتاحتها الحرب الأهلية وانعدام سيطرة الحكومة هناك. وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، وهي الجماعة المتمردة المسلحة الدarfورية الوحيدة التي تسيطر على أراضٍ في دارفور، لا تزال تتحكم في مناجم الذهب في جبل مرة.

ألف - حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في دارفور

150 - واصلت الحركة تحقيق أرباح من تعدين الذهب في الأراضي الخاضعة لسيطرتها في جبل مرة. وهي تسيطر على منجم الذهب في توري (66) في جنوب شرق جبل مرة، وتجبي الضرائب من عمال المناجم والشركات الصغيرة العاملة هناك. وكانت الخلافات حول تقاسم الإيرادات من منجم الذهب هذا أحد أسباب الصراع الداخلي بين فصائل الحركة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشبت بعض الاشتباكات بين فصائل الحركة بالقرب من المنجم، مما أدى إلى توقف مؤقت في نشاط التعدين. وتقيد التقارير بأن مردودية وإنتاجية هذه المناجم قد انخفضتا في الأشهر الأخيرة.

151 - وبالإضافة إلى ذلك، تستغل الحركة منجم ذهب قرب دنايا، غرب قردوت (جنوب دارفور). ووفقاً لعدة مصادر، أبرمت الحركة اتفاقاً لإدارة المنجم بالاشتراك مع بعض الميليشيات العربية (من قبيلتي الصعدة والحوطية)، وتقتطع الحركة حصة من الإنتاج اليومي. وقد نشبت اشتباكات بين الحركة والجماعات العربية المحلية أدت إلى تعليق مؤقت لأنشطة التعدين.

باء - الجماعات الموقّعة على اتفاق جوبا للسلام

152 - بعد التوقيع على اتفاق جوبا للسلام، حاولت الحركات المسلحة العثور على موارد جديدة لتمويل أنشطتها السياسية الجديدة في السودان. وبعد أن نالت حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي منصب حاكم دارفور (مني مناوي) ووزير التعدين في الحكومة الوطنية (محمد بشير "أبونمو"، كبير مفاوضي حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي)، أصبحت الحركة في وضع جيد للاستفادة من مشاريع التعدين المستقبلية في دارفور. والفريق على علم بالاتصالات التي جرت بين قادة حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وعدد من شركات التعدين الأجنبية في الأشهر القليلة الماضية.

153 - وفي اجتماعات عُقدت مع الفريق في الخرطوم في الفترة بين حزيران/يونيه وتموز/يوليه، أفاد عدد من الكوادر في الحركات بأن كل حركة من الحركات الخمس الموقّعة على الاتفاق (حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وتجمع قوى تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، والمجلس الانتقالي لحركة

تحرير السودان، والتحالف السوداني) تلقت في أواخر حزيران/يونيه مليون دولار من وزارة المالية لتغطية مصروفاتها في السودان.

جيم - الجماعات المسلحة في جنوب السودان

154 - واصلت جماعة حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد الموجودة في جنوب السودان، بقيادة نائب الرئيس عبد الله حران، أنشطتها التجارية، ولا سيما الزراعة والنقل⁽⁶⁷⁾. وتمثل التطور الجديد في وجود عبد الواحد في جنوب السودان لإجراء مفاوضات سلام مع مختلف المحاورين من السودان ومن جنوب السودان. وإلى جانب الدعم الرسمي من حكومة جنوب السودان لمفاوضات السلام، والأنشطة التجارية لعبد الله حران، حصل عبد الواحد على دعم رجل الأعمال السوداني أشرف سيد أحمد الكاردينال الذي لديه مصالح تجارية واسعة في جنوب السودان.

155 - وكان الفريق قد أبلغ سابقاً عن مذكرة اتفاق أبرمت بين عبد الواحد وكيان تجاري من جنوب السودان⁽⁶⁸⁾. وكان هذا الكيان قد قدم معدات ومواد ومؤناً بقيمة 3,41 ملايين دولار إلى حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد لم تدفع مقابلها أي مبلغ. وبدأت إجراءات استرداد التكاليف ضد عبد الواحد بشأن المبلغ المستحق الذي يشمل المبلغ الأساسي والرسوم الإضافية عن التأخر في السداد. وبعد وصول عبد الواحد إلى جنوب السودان في آذار/مارس، قام الكيان التجاري بمحاولات جديدة لاسترداد المبلغ واستعان بمسؤولين رفيعي المستوى في حكومة جنوب السودان للتدخل لدى عبد الواحد من أجل تسوية المبالغ المستحقة. ويواصل الفريق التحقيق في هذه المسألة.

دال - الجماعات المسلحة في ليبيا

1 - أنشطة المرتزقة

156 - واصلت معظم الجماعات المسلحة الدارفوروية العمل لصالح الجيش الليبي في ليبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث قامت بتأمين المناطق وحواجز التفتيش. وفي مقابل هذه المهام، كانت الحركات الرئيسية الخمس (حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وتجمع قوى تحرير السودان، والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، ومجلس الصحوة الثوري السوداني) تتلقى مدفوعات ودعماً لوجستياً. وقالت عدة مصادر في الحركات إنه تمت مناقشة مسألة المبالغ المالية والدعم والاتفاق عليها في اجتماعات بين قادتها العسكريين وممثلي الإمارات العربية المتحدة في ليبيا؛ وتوفر الإمارات العربية المتحدة هذه المبالغ وترسلها إلى الحركات عن طريق الجيش الوطني الليبي الذي يقتطع حصة منها. وقيل إن خلافات وقعت في بعض الأحيان، حيث اعتقد الجيش الوطني الليبي أن الحركات تبالغ في عدد المقاتلين للحصول على مبالغ أكبر، بينما اعتقدت الحركات أن الحصة التي يقتطعها الجيش الوطني الليبي هي كبيرة جداً. وفي الأشهر الأخيرة، أصبحت الضغوط تمارس على الجماعات المسلحة الدارفوروية الموقعة لكي تغادر ليبيا مع تحقق سلام نسبي في ليبيا والإعلان عن إجراء الانتخابات. وخفضت المدفوعات المقدمة إلى الجماعات الدارفوروية.

(67) S/2020/36، الفقرات 161-166.

(68) S/2020/36، الفقرة 167 والمرفق 9.

- 157 - وليست للجماعات الأصغر حجماً، مثل الجماعتين اللتين يقودهما بنده وجبل مون، علاقة مباشرة بكيار ضباط الجيش الوطني الليبي وممثلي الإمارات العربية المتحدة. ولذلك، يتعين عليهما أن يعملوا في إطار جماعات أكبر للحصول على المدفوعات، وهو نظام غير مريح يؤدي إلى دفع مبالغ أقل لهم بشكل أقل انتظاماً، وفقاً لبعض القادة الذين أجرى الفريق مقابلات معهم. وفي الوقت الحالي، تكافح هذه الجماعات لتغطية تكاليفها في ليبيا وهي تقوم بذلك عن طريق بيع سياراتها ومعداتنا.
- 158 - وفي بعض الحالات، يستفيد قادة الحركات شخصياً من أنشطة المرتزقة. فعلى سبيل المثال، أرسل القائد الرئيسي لمجلس الصحوة في ليبيا محمد بخيت "دويدوي" إلى موسى هلال قرابة 20 مليون جنيه سوداني (حوالي 50 000 دولار)، وفقاً لمصادر من مجلس الصحوة الثوري.

2 - الأنشطة الإجرامية

- 159 - يشارك أيضاً بعض أفراد الجماعات المسلحة الدارفورية في تهريب الأسلحة والمخدرات والسيارات وتوفير الحماية والمرور لتهريب المهاجرين بالتعاون مع الجماعات الإجرامية المحلية. وأشارت مصادر مختلفة من المتمردين الدارفوريين والتشاديين إلى مشاركة بعض عناصر حركة العدل والمساواة بقيادة تشولوي في عمليات التهريب هذه في جنوب ليبيا في الأشهر القليلة الماضية. ومع انخفاض الدعم المقدم من الجماعات الليبية، يلجأ المزيد من هذه الجماعات المسلحة إلى الأنشطة الإجرامية لدعم عملياتها.
- 160 - وترى حكومة السودان أن تهريب المركبات التي يستورد معظمها من ليبيا أو عبرها إلى السودان يتعلق بأنشطة إجرامية. وحظرت السلطات مراراً استخدام هذه المركبات التي تتجول بدون لوحات أرقام (يطلق عليها اسم سيارات "بوكو حرام")، وكذلك الدراجات النارية. وسجل الفريق أن هذه السيارات منتشرة على نطاق واسع في دارفور.

هاء - حجز الذهب في الإمارات العربية المتحدة

- 161 - تلقى الفريق معلومات تفيد بأن السلطات في الإمارات العربية المتحدة صادرت ذهباً له صلة بإحدى الحركات الدارفورية. والتمس الفريق تفاصيل ومعلومات إضافية عن هذه المصادرة خلال اجتماعه مع سلطات الإمارات العربية المتحدة في دبي في 7 تشرين الثاني/نوفمبر، وعقب ذلك بواسطة رسالة مؤرخة 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم يرد بعد من الإمارات العربية المتحدة المعلومات والرد المذكوران.

عاشر - التوصيات

- 162 - يوصي الفريق اللجنة بما يلي:
- (أ) أن تحث الحركات على سحب جميع قواتها من البلدان الأجنبية. وإذا لم تتمثل هذه الحركات، وظلت بذلك تشكل تهديداً للاستقرار الإقليمي، ينبغي للجنة أن تنظر في إدراج المعنيين من الأفراد أو الكيانات في قائمة الجزاءات؛
- (ب) أن تحث الفصائل الليبية المتحاربة والكيانات التي تدعمها على وقف التعامل مع الجماعات المسلحة الدارفورية وتقديم الدعم لها، وتيسير ودعم انسحابها من ليبيا وعودتها إلى دارفور؛

(ج) أن تحت حكومة السودان على تيسير إنشاء القوة الأمنية المشتركة في دارفور مع إشراك قوات الحركات المسلحة؛

(د) أن تحت حكومة السودان على إنشاء المفوضية الإقليمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في دارفور مع مكاتب فرعية في ولايات دارفور الخمس، وأن تزود المفوضية بالقدرة والموارد اللازمة لتمكينها من تنفيذ أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتوخاة في اتفاق جوبا للسلام؛

(هـ) أن تحت الجماعات الموقّعة على الاتفاق على وقف تجنيد المقاتلين وتقديم قوائم رئيسية لقواتها، تضم أسماء الأفراد من عامة الجنود، لتيسير وتعزيز ثقة الجهات المانحة وتحمسها لدعم عمليات الإدماج ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتوخاة في الاتفاق؛

(و) أن تحت حكومة السودان على توطيد لجنة وقف إطلاق النار الدائم المنشأة ودعمها وتزويدها بالموظفين من أجل توفير القدرة والتمويل لمواصلة تفعيل ولاية اللجنة وتنفيذها بغية كفالة رصد الحالة الأمنية في دارفور وتعزيزها؛

(ز) أن تطلب إلى حكومة السودان إنشاء آلية لتيسير وإدارة وتقديم طلبات الإعفاء من حظر توريد الأسلحة فيما يتعلق بالأسلحة والذخائر التي تقوم الحركات الموقّعة بنقلها إلى دارفور في إطار عملية امتثالها المستمرة لشروط العودة إلى دارفور بموجب الاتفاق؛

(ح) اعترافا منها بأن الأزمة الأمنية في دارفور، مقترنة بعودة المقاتلين خارج نطاق أحكام الاتفاق، تشكل تهديدا مباشرا للاستقرار الإقليمي، أن تشجع السودان والدول المجاورة على تعزيز قوات الأمن المشتركة للسيطرة على تجارة الأسلحة عبر الحدود ومنع انتشار الأنشطة الإرهابية المحتمل في المنطقة.

163 - ويوصي الفريق بأن يقوم مجلس الأمن بما يلي:

(أ) أن يدعو إلى تقديم دعم عاجل من الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام في قراره المتعلق بالسودان بما يتفق تماما مع الاتفاق؛

(ب) أن يحث السودان والبلدان المجاورة على تنفيذ أحكام حظر السفر وتجميد الأصول ضد الأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات؛

(ج) أن يحث حكومة السودان على اتخاذ تدابير تهدف إلى الحفاظ على القانون والنظام وتعزيز سيادة القانون، بسبل منها توفير الموارد الكافية وتعزيز قدرات موظفي إنفاذ القانون والسلطات القضائية لدعمهم؛

(د) أن يحث حكومة السودان على اتخاذ خطوات ملموسة للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان من قبل الجهات الفاعلة التابعة للدولة وغير التابعة للدولة وأعمال العنف والأنشطة الإجرامية. ويجب محاسبة جميع من تثبت مسؤوليتهم في المحاكم القانونية المختصة؛

(هـ) أن يشجع على التحقيق مع قوات الأمن أو الحركات المسلحة الموقّعة التي يتبين أنها تدعم الجماعات أو الميليشيات المسلحة أو أنها انضمت إلى النزاعات الدائرة بين القبائل أو تعرض عليها.

Annex 1 — Mandate

On 11 February 2021 the Security Council recalled its previous resolutions concerning Sudan, in particular 1591 (2005), 1651 (2005), 1665 (2006), 1672 (2006), 1713 (2006), 1779 (2007), 1841 (2008), 1891 (2009), 1945 (2010), 1982 (2011), 2035 (2012), 2091 (2013), 2138 (2014), 2200 (2015), 2265 (2016), 2340 (2017), 2400 (2018), 2455 (2019), and 2508 (2020), and its Presidential Statement of 11 December 2018 (S/PRST/2018/19).

In paragraph 1 of resolution 2562 (2021), the Security Council recalled the measures imposed by paragraphs 7 and 8 of resolution 1556 (2004), as modified by paragraph 7 of resolution 1591 (2005), and paragraph 4 of resolution 2035 (2012), and the listing criteria and measures imposed by subparagraphs (c), (d) and (e) of paragraph 3 of resolution 1591 (2005), as modified by paragraph 3 of resolution 2035 (2012), and *reaffirms* the provisions of subparagraph (f), (g) of paragraph 3 of resolution 1591 (2005), paragraph 9 of resolution 1556 (2004), and paragraph 4 of resolution 2035 (2012).

In paragraph 2 of resolution 2562 (2021), the Council further extends the mandate of the Panel of Experts until 12 March 2022 originally appointed pursuant to resolution 1591 (2005) and previously extended by resolutions 1779 (2007), 1841 (2008), 1945 (2010), 2035 (2012), 2138 (2014), 2200 (2015), 2265 (2016), 2340 (2017), and 2400 (2018), *reaffirms* the mandate of the Panel of Experts' as established in resolutions 1591 (2005), 1779 (2007), 1841 (2008), 1945 (2010), 2035 (2012), 2138 (2014), 2200 (2015), 2265 (2016), 2340 (2017), 2400 (2018), 2455 (2019), and 2508 (2020), and *requests* the Panel of Experts to provide to the Security Council Committee established pursuant to resolution 1591 (2005) concerning the Sudan (hereafter "the Committee") with an interim report on its activities no later than 12 August 2021, and provide to the Council, after discussion with the Committee, a final report by 13 January 2022 with its findings and recommendations, and *further requests* the Panel of Experts to provide updates every three months to the Committee regarding its activities, including Panel travel, and the implementation and effectiveness of paragraph 10 of resolution 1945 (2010), and *expresses its intention* to review the mandate and take appropriate action regarding the further extension of the mandate no later than 12 February 2022.

In paragraph 3 of resolution 2562 (2021) the Council recalls paragraph 3 (a) (v) of Security Council resolution 1591 (2005) and *requests* the Government of Sudan to submit requests for the Committee's consideration and, where appropriate, prior approval for the movement of military equipment and supplies into the Darfur region, particularly in the context of the implementation of the Juba Peace Agreement, in accordance with paragraph 7 of resolution 1591 (2005), as clarified and updated in paragraph 8 of resolution 1945 (2010) and paragraph 4 of resolution 2035 (2012);

In paragraph 4 of resolution 2562 (2021) Council requested the Secretary-General, in close consultation with the Government of Sudan, signatories of the Juba Peace Agreement, UNITAMS, and the Panel of Experts, to conduct a review of the situation in Darfur, including threats to stability, implementation of the Juba Peace Agreement and the National Plan for Civilian Protection, measures to tackle the proliferation of weapons, including progress on the weapons collection program, and compliance with the measures on Darfur as recalled in paragraph 1 of this resolution.

The council further requested the Secretary General, in close coordination with the Panel of Experts and in consultation with the Government of Sudan, to provide to the Security Council, by 31 July 2021, a report containing recommendations for clear and well identified key benchmarks that could serve in guiding the Security Council to review the measures on Darfur as recalled in paragraph 1 of resolution [2562 \(2021\)](#).

Annex 2 — Terminology

The Panel has retained terms such as “tribe”, “Janjawid”, “settlers”, “nomads” and personal and place names as provided by the various sources. Such usage does not necessarily reflect the views of the Experts .

The Panel defines “militias” as armed groups operating independently and without any official Governmental status.

Annex 3 — The Security-keeping Force in Darfur

The security keeping force in Darfur, to be formed by joint forces of the GoS and the signatory movements, was a key creation of the JPA, aimed at protecting civilians and compensating for the exit of UNAMID. To date, it was not established yet. Ad hoc efforts were initiated by the SAF and some JPA signatory armed groups but no joint coordinated activities. The GoS deployed a group of 6 000 members to Darfur in contribution to their respective representation in the force; this included 3000 Police, 1500 SAF, 1450 RSF and 50 GIS.

On 17 July 2021, a convoy with 800 fully armed soldiers arrived at a gathering point in El Fasher, marking the contribution to the security keeping force of SLA/MM. Minawi said that it was agreed that the Darfur track movements would jointly provide 8,000 soldiers to protect civilians in Darfur in line with the provisions of the JPA. These fighters will receive training in El Fasher and Nyala before their integration in the force.

Annex 4 — Security Arrangements Committees

On 5 July, the Chairman of the Sovereign Council, General Abdel Fattah Al-Burhan, issued a decree to form the Joint High Military Committee for Security Arrangements (JHMCSA) and Ceasefire Committee in the Darfur region.

The JHMCSA would supervise, monitor, and verify the implementation of the agreement including the assembly sites for the combatants of the groups that signed the Juba Peace Agreement including the DDR programmes which will last for 39 months. The decree established a six-month rotating chairmanship of the joint body that oversees the implementation process. The Sudanese army would assume chairmanship during the first term.

The Ceasefire Monitoring Committees will be headed by state committees in the five states of Darfur.

The members of the JHMCSA and Ceasefire Committee are as follow: Lieutenant-General Suleiman Sandal Hagar (JEM), Lt Genl. Juma Mohamed Hagar (SLA/MM), Taher Adam Hammad (JEM), Lt Genl. Saeed Yousef Mahel (Sudanese Alliance), Ahmed Yahia Gido (SLA/TC), Salah Ibrahim Al-Taher Noreen (GSLF), Commissioner of the DDR, Commissioner for Humanitarian Affairs, South Sudan Mediation representative, Chad Representative, AU, UN .

Annex 5 — Musa Hilal (SDi.002)

Musa Hilal's release was the outcome of a personal deal between him and Hemetti, in the context of an initiative the Rezeigat tribal reconciliation (Hilal is from Rezeigat Mahamid clan, while Hemetti is from Rezeigat Mahariya clan). Musa Hilal shared with the Panel his skepticism about future relations with Hemetti.

According to SRAC sources, Hilal tried to take advantage of the ongoing tensions between SAF and RSF to propose his support to SAF against Hemetti. In private consultations in June, he discussed with General Al-Burhan the possibility of integrating some of his armed supporters in SAF. However, the recent rapprochement between Burhan and Hemetti shut the door on Hilal, at least temporarily .

Currently Musa Hilal is politically weak and continued to look for opportunities and relevance in the regional political landscape. Following his arrest, his Border Guards paramilitary unit had been disbanded (some joined the RSF, some left for Libya, and some others just vanished), and he therefore does not have his own, organized military force in Darfur as before. His finances were depleted, as he did not have access to government funding anymore and lost control over the Jebel Amir gold mine. He is now depended on "pocket money" given by Hemetti and revenues sent by SRAC fighters from Libya, not enough to entertain a large clientele. His grip over his Mahamid community also loosened, as other local Mahamid leaders now cultivated their own support base. So has his control over SRAC forces in Libya, which were reluctant to continue sharing their revenues from the Libya war with him and have broken out in several rival factions.

One of the two cases against Musa Hilal (killing of police officers) was settled through a traditional compensation to the victims' families (diya – blood money). The second case (killing of RSF elements during his arrest in Misteriha, North Darfur) was not resolved. In a meeting with the Panel in Khartoum in July 2021, Hemetti made it clear that he could bring this case back to the court.

Annex 6 — Third Front/Tamazuj - origin and activities

1. The origins of this new group are elusive. The Chairman of the group, Mohamed Ali Kurashi, a Rezeigat from Abu Matariq (East Darfur), claimed to the Panel that it originated in 2006 and was one of three SPLM/N fronts (Blue Nile, Jebel Nuba and Raja in South Sudan). However, leaders of both SPLM/N factions, Abdelaziz Al Hilu and Malik Agar, said to the Panel that they did not know Kurashi and his colleagues, and alleged that they were connected to the security services of the former Sudanese regime .

2. It seems from various interviews conducted by the Panel that several Third Front/Tamazuj leaders, mostly from Arab tribes of Kordofan and East Darfur such as Misseriya and Rezeigat, had joined the Sudan People's Liberation Army (SPLA) in the eighties, falling at the time under the leadership of Riek Machar. After the signing of the Comprehensive Peace Agreement (CPA) between the GoS and the SPLA in 2005, many of those elements joined the People's Defence Forces (PDF), a GoS paramilitary unit, providing protection to their nomadic communities moving across the border areas between Sudan and South Sudan with their cattle. When the civil war in South Sudan broke out in 2013, some of them supported Riek Machar's SPLA-In Opposition against the South Sudanese government .

3. After the Juba peace process began, several of these leaders approached Machar, now South Sudan's first Vice-president, to obtain a seat at the negotiations. Machar convinced Hemetti to let them join the peace process; after SPLM/N Agar refused their participation in its Two Areas track,⁽⁶⁹⁾ they were added to the Darfur Track, under the name "Third Front/Tamazuj". After signing the JPA, the movement quickly expanded and rose to prominence. It opened offices across Sudan and engaged in a large-scale recruitment drive, targeting in Darfur mostly amongst disaffected Arab militiamen⁽⁷⁰⁾. The movement was very active, claiming to control various areas on behalf of the GoS, displaying many vehicles and weapons .

4. Rapidly, it split into several factions. One of the main ones, known as "Gel-hak" and led by a former SLA/MM member, Ahmed Yahia "Karbino", and Mohamed Ismail "Zero", a Tama from Gezira state, claimed to control the border with CAR around Am Dafok. The various factions competed for visibility, local control, and recruitment, and spiraled out of control. Third Front/Tamazuj elements were accused by the GoS authorities of various crimes (armed burglaries, selling of ranks, carjacking etc..) and of contributing to rising insecurity in Khartoum and other areas. In West Darfur, Masalit leaders accused the local Tamazuj forces, led by commander Ahmed Guja, of supporting Arabs in the fighting against Masalit. In a meeting with the Panel in July, Kurashi acknowledged these illegal activities, but claimed they were perpetrated by factions contesting his leadership, upon which he had no control .

5. Third Front/Tamazuj's wrongdoings created concern amongst the GoS authorities. On 18 June, Hemetti announced the launch of a joint force between the GoS, and the movements aimed at cracking down on insecurity in Khartoum and main cities.⁽⁷¹⁾ SAF officers and Darfurian commanders interviewed by the Panel explained that this force was formed primarily to stop Tamazuj's illegal activities.

.Panel's interview with Malik Agar, Khartoum, July 2021 (69)

For instance, the Governor of Central Darfur, Adeeb Yusif, mentioned to the Panel that, in his state, the (70)
 .movement was recruiting amongst former Musa Hilal's Border Guards

.<https://www.reuters.com/world/africa/new-joint-force-crack-down-insecurity-sudan-2021-06-18> (71)

6. Several interlocutors, amongst armed groups but also in GoS, were very suspicious of the sudden rise of Third Front/Tamazuj and strongly believed that some GoS organs, SAF's department of Military Intelligence in particular, were supporting and instrumentalizing this group to undermine the JPA signatory groups and Hemetti. In meetings with the Panel, SAF leaders denied any link with the group, and expressed their concern towards its illegal activities. Since 25 October the activities of Third Front/Tamazuj apparently diminished. A faction of the movement continued to issue declarations on the current situation supporting the GoS .

Annex 7 — Non-signatory Darfurian armed groups in Libya

1. SLA/AW had a force of between 100 and 150 vehicles, in Jufrah and several localities in the south, led by Military Chief of Staff "Karjakola". Musa Hilal's SRAC comprised about 110 vehicles. In April, it split into two factions over money issues - one faction led by Secretary General Mohamed Bakhit Ajab al-Dor "Doydoy" had forces in Sirte area while the other one, led by General Commander Ahmed Samah Daud, was based in Jufrah. Later, other commanders left to form their own faction, such as Military Chief of Staff Abdallah Hussein Adam, and the group was now scattered in five or six factions of 15-20 vehicles each. Both SLA/AW and SRAC continued to recruit and train new fighters, as illustrated by videos of graduation ceremonies in Libya released by the groups in April and seen by the Panel .

2. Abdallah Banda's Assembly of JEM Forces, comprising a few dozens of vehicles, continued to operate in Libya on the LNA's side, mostly in Jufrah, under SLA/MM's umbrella. While Banda was reluctant to join the peace process because of his problems with the International Criminal Court, his main commanders such as his deputy Bichara Adam Ali and UN-sanctioned individual Gibril Mayu "Tek" were interested in returning to Sudan and entering negotiations with the GoS, according to the Panel's discussions with cadres of the movement. Dozens of Banda's elements returned to Sudan as part of SLA/MM forces to join the security arrangements there .

3. Several smaller movements with 10-25 cars each, such as New JEM and groups led by Abbas Aseel Jebel Mun, Yassin Osman and Zekeria Alduch, continued to operate in Libya alongside the LNA, under the umbrella of bigger groups .

Annex 8 —Dynamics of the Protracted Conflict in El Geneina, West Darfur

1. After outbursts of violence in December 2020 and January 2021, new clashes broke out in El Geneina in April 2021. According to the Masalit interlocutors, the attack aimed at the Masalit or all the black population such as Borgo, a well-established immigrant community from Wadai in neighbouring Chad. The perpetrators were defined as Janjawid, Arab militias, RSF, SLA/MM, JEM, Tamazuj, coming from outside the city and from outside Sudan.⁽⁷²⁾ On 9 April 2021 at a press-conference in Khartoum the then-Governor of West Darfur spoke about “cross-border militias” from Chad and Libya joining local militias from North Darfur, South Darfur, and Wadi Salih (Central Darfur), but rejected accusations against RSF. The Governor stressed that the security committee in West Darfur had no funds and no new vehicles to maintain security and stop the fighting. He complained about lack of communication with the ministries of Interior and Defense, resulting in the lack of reinforcement, and asked the UN for help with border control. Other sources, mostly from Arab communities, blamed non-signatory movements and Masalit militias from the IDP camps for an attack on the Arabs in Jebel neighbourhood, and accused the Governor of “racism” .

2. Some aspects of the April conflict remained unclear. The new Governor of West Darfur Khamis Abdallah Abakar in July told the Panel that the attackers went to the Jebel neighbourhood, because “they cannot reach Abu Zar unless through Jebel”.⁽⁷³⁾ It was unclear why Abu Zar IDP camp was the objective of the attack, and who were the attackers; Mansour Arbab's New JEM and SPLM-N (al-Hilu faction) denied their involvement. The new Governor said that both sides of the conflict lost lives. According to various estimates, there were more than 300 killed and wounded; people from Jebel moved to government offices, schools, and mosques

3. On 28 May 2021 the Sultan of Dar al-Masalit Saad Abdul Rahman Bahr al-din accused GIS and “awlad NISS” (“NISS children”) as well as the criminal “Columbia” group (“various tribes based in Abu Zar”) of instigating the conflict. According to the Sultan, “Abdulaziz al-Hilu wants to impose his people, and Mansour Arbab also wants to impose his people, as well as Dr. Alraya” (Alraya is a former SLA/MM deputy-chairman from Masalit), while non-IDPs were speaking on behalf of the IDPs.⁽⁷⁴⁾ Some of the Panel’s interlocutors saw the conflict as derived from land issues and political competition between Masalit and Arab groups; other sources spoke of a conflict amongst Masalit supporters and adversaries of the former Governor .

4. One feature of the conflict was the presence of openly separatist Masalit propaganda. This position probably echoed the position of SPLM/N (al-Hilu faction), which advocated the right of Jebel Nuba to self-determination. According to some Masalit activists, 65-70 per cent of the population in West Darfur support al-Hilu, thanks to his Masalit origins .

5. After the events, the security forces divided El Geneina into sections and ordered to dig a trench surrounding the city, with gates controlled by joint forces (SAF, RSF, GIS and signatory movements). The main purpose of the trench was to identify those who came through the corridors. The same method was earlier used

.Panel’s meeting, 2 July 2021 (72)

.Panel’s meeting, 3 July 2021 (73)

.<https://shnnonews.com>, 28 May 2021 (74)

in El Fasher. GoS also decided to appoint a special prosecutor to combat incitement to violence and spread of hate speech in West Darfur.⁽⁷⁵⁾ The new Governor sent new judges to El Geneina to enhance rule of law in the city .

6. The conflict in El Geneina and other border areas of West Darfur will represent a threat to regional stability throughout in both Sudan and Chad. In May-December there were outbreaks of violence in the border localities, including Foro Baranga, Sirba and Jebel Moon.

7. Since May 2021, the situation inside El Geneina remained stable, but tense. The state authorities made efforts to control the IDP camps and strengthen support for their protection, interacting with armed movements and youth organizations.

Annex 9 - A Local Peace Agreement, West Darfur

Below, the non-aggression document by the components of the Misterei region. This model is being used as a mechanism, already introduced in Jebel Moon, for local conflict-dispute resolution and social cohesion for peaceful co-existence.

Misterei, Beida locality, 15 December 2021.

Draft Agreement

“We, the undersigned, representing the social components in the Misterei area in West Darfur state, pledge, to abide and obligate all our parties not to attack. We pledge to open markets and roads and abide by this. In the event of any breach of this commitment, any party will be legally responsible”

(Then follows the list of signatories, with the names of the Sultan Saad Abd al-Rahman Bahr al-Din, Colonel Musa Hamid and the representatives of four armed movements, Mustafa al-Jamil, Badr Ishaq Ushar, Tijani al-Tahir Karshum, Muhammad Adam Yahya)



Signed agreement:

In the Name of God, the Most Gracious, the Most Merciful

The Sovereign Council

The Darfur region

West Darfur State

Annex 10 – Developments in Libya Peace Process

Significant developments in the implementation of the Libya peace process directly affected both the Sudanese and Darfurian JPA signatory and non-signatory armed groups present in Libya. On 8 October, the Libya Joint Military Commission (JMC), facilitated by UNSMIL, signed a comprehensive Libyan Action Plan in Geneva. The Action Plan intends to develop an implementation module and mechanism for the gradual, balanced, and sequenced process of departure of all mercenaries, foreign fighters, and foreign forces, through consultation and negotiation with Libya's neighbours and international partners. This agreement was the result of the Ceasefire Agreement for Libya that was adopted on 23 October 2020 .

Sudanese and Darfurian armed groups will be withdrawn from Libya in two phases. In the first phase all the JPA signatory armed groups will be withdrawn and in the second phase the non-signatory armed groups. In the light of absence of support from the GoS, the second group would be more complicated. However, the slow implementation of the security arrangements provided for in the JPA do not provide substantial incentives to both groups to establish motivation to return to the Sudan or Darfur. The Libyan Action Plan also sets out initial principles, including that Libyan Authorities and foreign Countries must freeze entry of new mercenaries and foreign fighters or any armed groups to the Libyan territory once withdrawal of foreign fighters begins.

Building on the Cairo Declaration of June 2021, hosted by the Egypt from 29 October to 1 November and with the support of Special Envoy, Mr. Jan Kubis, the 5 + 5 Joint Military Commission (JMC) met in Cairo where they agreed with representatives of Chad, Niger, and Sudan on an effective communication and coordination mechanism to support the implementation of the Action Plan for the gradual, balanced, and sequenced process of withdrawing mercenaries and foreign fighters from Libyan territory. Sudan, Chad, and Niger “expressed their full readiness for coordination and cooperation that would ensure the exit of all fighters belonging to their countries, with all their classifications, from the Libyan lands, ensuring that these countries receive their citizens and coordinating to ensure that they do not return again to Libyan lands and that none of the neighbouring countries are destabilized”.⁽⁷⁶⁾ With UNSMIL facilitation and in alignment with the Ceasefire Agreement of 23 October 2020, respective United Nations Security Council Resolutions, 2570 and 2571 (2021) on Libya, and the outcomes of the Berlin Conference, the mechanism should enable the first steps of the withdrawal process that will take into full account the needs and concerns of Libya and its neighbours.

On the 11 November, representatives of the Libya Arab Armed Forces (LAAF) of Khalifa Haftar East based forces announced that a “first group of 300 mercenaries and foreign fighters are to be repatriated” at the request of France.⁽⁷⁷⁾

It stated further that the withdrawal of the 300 mercenaries and fighters would be a “unilateral” gesture, adding that they expect nothing in return from the government in Tripoli. It must be noted that the nationalities and destination of

اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، Cairo, 1 November 2021; UNSMIL statement on the JMC meeting in Cairo with representatives of Chad, Niger, and Sudan and agreement on establishing communication and coordination mechanism with neighboring countries. Tripoli 4 November 2021 <https://unsmil.unmissions.org/unsmil-statement-jmc-meeting-cairo-representatives-chad-niger-and-sudan-and-agreement-establishing>

[.https://www.france24.com/en/live-news/20211111-300-pro-haftar-mercenaries-to-quit-libya](https://www.france24.com/en/live-news/20211111-300-pro-haftar-mercenaries-to-quit-libya) (77)

return of the 300 mercenaries and foreign fighters was not revealed, and actual withdrawal could not be confirmed.

On 12 November 2021, the President of the French Republic, the Federal Chancellor of Germany, the President of the Italian Council of Ministers, the President of the interim Presidency Council of Libya, the Prime Minister of the interim Government of National Unity of Libya, and the Secretary-General of the United Nations, co-convened a conference of Heads of State and Government on Libya, in Paris, in support of the implementation of a Libyan-led and owned political process facilitated by the United Nations, leading to a political solution to the Libyan crisis.

In their declaration the participants expressed their full support for the comprehensive “Action Plan for the withdrawal of mercenaries, foreign fighters and foreign forces from the Libyan territory” developed by the 5+5 JMC in line with SC resolution [2570 \(2021\)](#) including through the prompt development of timelines, as a first step towards the full implementation of the 23 October 2020 ceasefire agreement and SC resolution 2570.

To assist the JMC with the implementation of the Action Plan for Libya a technical committee has been established with UNITAMS and the Resident Coordinator of Chad to facilitate the coordination between neighbouring countries and regional organizations.
